الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد كمي

تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الجزائري (1990-2020)

من إعداد الطلبة:

- صحراوي بثينة
- طواهرية سارة
- دبار أميرة

تحت إشراف:

د. عادل زقرير

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عياش عبد الله	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
عادل زقرير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
شليقة عبد الجليل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامهن . . . .

ومن أفنين شبابهن كشموع تنير دربنا في الحياة أمهاتنا . . .

إلى من ربونا ورعونا لا ننسى برهم ما حيينا آباءنا . . .

إلى من مد يد العون إخوتنا . . . .

إلى من أسهموا في تعليمنا وبناء شخصياتنا من الابتدائية إلى الجامعة . . .

معلمينا وأساتذتنا الأفاضل جزاهم الله عنا خير الجزاء . . . .

إلى كل هؤلاء . . . . . نهدي ثمرة جهدنا المتواضع

شكر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

والحمد لله الذي منى علينا بنعمة العقل والصبر وأرشدنا طريق العمل مصداقا لقوله تعالى

"لئن شكرتم لأزيدنكم"

ولقول خير الأنام عليه أزكى الصلاة والسلام:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

وعملا بهذا الحديث واعترافا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور:

"**عادل زقرير** "على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وتوجيهاته القيمة التي كانت نبراسا انار دربنا العلمي والبحثي.

كما يسرنا تقديم هذا الشكر لأوليائنا اللذان سهروا على تربيتنا وتعليمنا منذ ان بدأت هذه الحياة.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد من أساتذة وزملاء وأخيرا الى كل من علمونا إن العلم سلاح والأخلاق ذخيرته وعسى ربنا أن ينفعنا بما سطرنا وسائر الطلبة والباحثين.

الملخص

يعتبر الإنفاق العام من اهم الوسائل التي تتيح للدولة والحكومات التحكم في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق زيادته او تخفيضه تبعا للحاجة ووفقا لقدرتها على ضمان التمويل وهذا ما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية من بينها التضخم، الذي يعد هذا الاخير من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تمس مختلف اقتصاديات دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة على حد سواء لما يحدث اختلالات تنعكس سلبيا على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية. وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2020).

حيث لاحظنا من خلال الدراسة ان معدل التضخم في الجزائر غير مستقر من سنة الى اخرى وكما لخصت الى علاقة في الأجل القصير وعلاقة توازنيه في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والتضخم، كما لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف وعكسي على معدل التضخم، أي كلما زاد الإنفاق العام انخفضت نسبة التضخم قليلا، ولكنها ظرفية مؤقته، وهو ما يوجب على الحكومة الجزائرية ضرورة ترشيد النفقات وبناء قاعدة اقتصادية من خلال التنويع الاقتصادي للانتقال من الإنفاق الريعي إلى الإنفاق المستدام.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عام، تضخم، علاقة سببية.

Abstract:

Public spending is one of The most important means of allowing The state and government to control the national economy by increasing or decreasing it according to need and according to its ability to guarantee funding This affects The economic variables including inflation, which is The most serious economic problems affecting various economies The countries of The world, whether developed or advanced alike, to the imbalances that adversely affect the various macroeconomic balances. This study aims to shade the relative relationship from government agreement and design in Algeria during the period (1990-2020).

Where we have noticed through the study that the inflation rate in Algeria is unstable from one basket to another and as summarized in a short-term and long –term equilibrium relationship between public spending and inflation, as the public spending policy has a weak and adverse effect on the rate of inflation, that is the higher the public spending, the lower The inflation rate is little, but it is circumstantial and temporary, which requires the Algerian government to rationalize expenditures and build an economic base through economic to move from quarterly spending to sustainable spending.

Keywords : public expenditure،inflation،causation

الفهارس

قائمة المحتويات

الإهـــــــــداء---------- III
شكر والتقدير ---------- IV
الملخص ---------- V
Abstract: ---------- V
قائمة المحتويات ---------- VI-IX
قائمة الجداول ---------- X
قائمة الأشكال ---------- X
قائمة الملاحق---------- X
المقدّمة العامة ---------- أ
تمهيد: ---------- أ
1-تحديد اشكالية البحث:---------- أ
2- فرضيات البحث: ---------- أ
3- تحديد الإطار المكاني والزمني للبحث:---------- ب
4-أسباب اختيار الموضوع: ---------- ب
5- المنهج البحث والأدوات المستخدمة: ---------- ب
6- أهمية وأهداف البحث: ---------- ب
7- صعوبة البحث: ---------- ج
8- هيكل البحث: ---------- د

الفصل الأول

الإطار النظري للنفقات العامة والتضخم

تمهيد الفصل:---------- 6
المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام---------- 7
المطلب الاول: تعريف الانفاق العام وعناصرها ---------- 7
الفرع الأول : تعريف النفقة العامة :---------- 7
الفرع الثاني: عناصرها (أركانها) ---------- 8

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها وطرق تمويلها---------- 8
الفرع الأول: الأسباب تزايد النفقات العامة ---------- 9
الفرع الثاني: طرق تمويلها ---------- 12
المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة---------- 17
المطلب الرابع: الأثار الاقتصادية لنفقات العامة---------- 20
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة---------- 20
الفرع الثاني : الأثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة ---------- 21
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التضخم ---------- 3
تمهيد ----------خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول: تعريف و تاريخ التضخم ---------- 3
الفرع الأول: تعريف التضخم---------- **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: تاريخ التضخم---------- **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني : أنواع التضخم ---------- 4
المطلب الثالث : أسباب التضخم وآثاره ---------- 8
الفرع الأول : أسباب التضخم ---------- 8
الفرع الثاني : آثار التضخم ---------- 9
المطلب الرابع :مؤشرات قياس التضخم وكيفية معالجته ---------- 14
الفرع الأول : مؤشرات قياس التضخم---------- 14
الفرع الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم ---------- 16
المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام على التضخم ---------- 18
المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التضخم ---------- 18
المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي في محاربة التضخم---------- 18
المطلب الثالث: دراسات سابقة ---------- 19
خلاصة الفصل :---------- 22

الفصل الثاني: تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم

تمهيد الفصل ---------- 25

المبحث الأول: الأدوات ومصادر المتغيرات ---------- 26
المطلب الاول: الادوات والطريقة ---------- 26
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر تجميعها ---------- 27
المطلب الثالث: تطورات مختلف المتغيرات ---------- 30
المبحث الثاني : العلاقة السببية بين الإنفاق العام على التضخم---------- 35
المطلب الاول : استقراريه النموذج---------- 35
المطلب الثاني : تقدير النموذج ---------- 36
المطلب الثالث : دراسة العلاقة السببية وتحليل إستجابة الصدمات---------- 38
خلاصة الفصل---------- 41
الخاتمة العامة ---------- خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

قائمة المراجع---------- خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
قائمة الملاحق---------- خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

قائمة الجداول

جدول 01 يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 1990-2020 31

جدول رقم 02 تحليل تطور التضخم والإنفاق العام في جزائر فترة 1990-2020 33

قائمة الأشكال

شكل 01 منحنى سوق التوازن السوق سلع والخدمات 23

الشكل 02دورة آثار الاقتصادية للتضخم .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

شكل 03: تطور الانفاق الحكومي..... 33

شكل 04: تطور التضخم في الجزائر..... 34

شكل 05: يمثل خطوات منهجية ديكي فولر الموسع..... 35

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: إستقرارية النموذج 36

الملحق رقم 02 تقدير النموذج 37

الملحق رقم 03 اختبارات الدرجة الثانية للنموذج..... 38

الملحق رقم 05 يبين اختبار السببية لجرانجر 38

الملحق رقم 06: تحليل دوال الإستجابة للصدمات الإنفاق مع التضخم..... 39

المقدمة العامة

1-تحديد اشكالية البحث:

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه مختلفة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، فهي متعددة الابعاد ومتشبعة الجوانب، حيث يوجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها واثارها، وكذا طرق معالجتها. ولعل اهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومة في الوقت الراهن للتقليل من هذه الظاهرة او معالجتها هي سياسة الانفاق العام. هذا، وتعتبر هذه الأخيرة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

في هذا السياق، تعتمد الجزائر على المقاربة الكيترية المستندة على الانفاق العام باتجاهيه الانكماشي والتوسعي من اجل تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي خاصة جوانب الاستقرار السعري والنقدي فقد يؤدي الانفاق الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما قد يكون تأثير ضعيف على مستوى العام للأسعار فإذا كان الانفاق بهدف تقليل الدين العام يكون تأثير ضعيف على مستوى العام للأسعار. ومن المحتمل أن المعرفة المستقبلية لمستوى التضخم تساعد كثيرا على بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه.

لقد حسمت النظرية الاقتصادية العلاقات السببية والاتجاهات لأغلب الظواهر الاقتصادية إلا أن بعض العلاقات لم تحسم فيها كالعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، اذ أن هناك دراسات شككت في وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والتضخم. والتساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه هنا:

ما طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية التالية:

1- ما المقصود بالإنفاق العام والتضخم؟

2- ما نوع العلاقة بين التضخم والإنفاق العام؟

2- فرضيات البحث:

بعد القيام بتحديد إشكالية البحث صياغة الفرضية الأساسية على النحو التالي:

-هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين الإنفاق العام والتضخم.

3- تحديد الإطار المكاني والزمني للبحث:

في هذا الإطار، يتضمن الإطار المكاني للبحث، دولة الجزائر كدراسة حالة، بينما يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من 1990الى 2020.

4-أسباب اختيار الموضوع:

يرجع انتقاء الباحثات لهذه الإشكالية الى مجموعة دوفع نوجزها في النقاط التالية:

- معرفة العلاقة السببية بين التضخم والإنفاق العام.
- الرغبة في البحث في تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر.
- تدخل الإشكالية ضمن التخصص.

5- المنهج البحث والأدوات المستخدمة:

تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يخدم موضوع بحثنا ويتمثل في:

- **المنهج الوصفي:** وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والتضخم.
- **المنهج التحليلي:** لدراسة الجانب التطبيقي من خلال تحليل المعطيات للاقتصاد الوطني وكذا تحليل نتائج الدراسة من خلال الاعتماد على الإحصاء ودراسة حالة.

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت كل من المسح المكتبي من خلال الكتب والرسائل والأطروحات والاستعانة ببعض المجلات والتقارير التي تناولت جانب من الموضوع. أما بالنسبة للإحصائيات، فقد تم اجراء الديوان الوطني الجزائري.

6- أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية هذه دراسة في أنها جاءت لدراسة طبيعة العلاقة بين كل من تزايد الانفاق العام وارتفاع معدلات التضخم في الجزائر ،إذا أن ظاهرة تزايد النفقات العامة هي من الظواهر الشائعة في عالمنا المعاصر وكما هو معلوم فان لتزايد النفقات العامة بمعدل أسرع من تزايد الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى دفع الاقتصاد القومي الى توسع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، الأمر الذي أدى الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي ، الأمر الذي يتطلب بدل جهود كبيرة لتدبير الموارد اللازمة لتغطية الفجوات المالية التي يخلقها هذا التزايد بطريقة تجنب البلاد الاضطرابات التضخمية

وتهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من أهداف أهمها:

- اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر.
- التحليل وكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).
- بناء وصياغة نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة كاختبار الإستقرارية والسببية أنجل وغرانجر.

7- موقع البحث من الدراسات السابقة:

احتل الموضوع العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم نصيبا كبيرا من الأبحاث والدراسات ومن بين تلك الدراسات وقع الاختيار على ما يلي:

1) **دراسة (مقراني حميد 2015):** أعدا ورقة بحثية بعنوان : **"أثر الإنفاق على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر(1988-2012)** "، والتي هدفت حول قياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر وتمثلت عينتها في 40 عينة واستخدمت الأدوات القياسية والإحصائية لجمع بيانات وفق المنهج الإحصائي والقياسي قد أشارت النتائج الى وجود علاقة طردية ضعيفة بتأخير واحد بين الإنفاق العام ومعدل التضخم ، وان هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة بتأخير ، فإذا ارتفعت النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة ، يرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها ، أي أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي الى انخفاض معدلي البطالة وزيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية.
2) **دراسة (بن يوسف نوة 2016):** ورقته بالبحثية بعنوان **"تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1970-2012** "والتي هدفت حول قياس العلاقة السببية بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري وهدفت أيضا الى ابراز اهم المتغيرات الاقتصاد الجزائري وتمثلت عينتها 41 عينة واستخدمت ادوات اسلوب التحليل الكمي ودراسات قياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لجمع البيانات وفق المنهج الإحصائي صندوق النقد الدولي وكان ابرز نتائجها نظام الأسعار في الجزائر كان أهم مصدر للتضخم في الجزائر ، وهذا لانعدام التنسيق بين التنمية الاقتصادية وسياسة الأسعار المتبعة وأظهرت نتائج اختبار تكامل المشترك لجوهانسون لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة.
3) **دراسة بكرين رحاب عبد الرحمان الساير(2015):** قدم بحثا بعنوان: **"دور الإنفاق الحكومي الجاري في**

التضخم في السودان للفترة (2000- 2013)" والتي هدفت حول توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان وعرض الوضع القائم في للتضخم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية ، واستخدمت أدوات احصائية لجمع البيانات وفق المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي ومن ابرز نتائجه : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان.

8- هيكل البحث:

بهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة، فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وخاتمة، ويمكن استعراض كالتالي:

تضمن **الفصل الأول** ثلاثة مباحث عرض الإطار النظري الإنفاق العام قمنا بدراسته من خلال المبحث الأول من خلال التطرق إلى المفهوم وأسباب تزايد النفقات وطرق تمويلها ومن ذلك التطرق الى التقسيمات وآثارها الاقتصادية سواء الأثار المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالدخل ، الاستهلاك وغيرها أو الأثار غير المباشرة والمتمثلة في أثر المضاعف والمعجل ثم تناولنا في المبحث الثاني ماهية التضخم حيث تطرقنا الى المفهوم والأسباب والأنواع والمؤشرات القياس والى النظريات المفسرة لظاهرة التضخم لنعالج في المبحث الثالث العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم من خلال الأثر الإنفاق العام على التضخم وكذا دور الإنفاق العام في محاربة التضخم ومن خلاله تطرقنا الى دراسات سابقة.

أما **الفصل الثاني (التطبيقي)** ويضم مبحثين اثنين تناولنا فيها أدوات الدراسة والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم المتغيرات وقياس أثر الإنفاق العام على التضخم، وذلك بدراسة حالة الجزائر 1990-2020.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق العام والتضخم

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والتضخم

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام كأداة في يد الدولة تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه وميادين الحياة كافة، كما ركز الفكر المالي على الإنفاق العام واعتبره أهم ادوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، ولعل أهم أهداف الاقتصاد الوطني هي رفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلي البطالة والتضخم الى مستويات طبيعية.

ومن ابرز المشاكل الاقتصادية التي تواجهها اقتصاديات العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء هو التضخم، حيث حضي موضوع التضخم باهتمام واسع من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين باعتباره من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والـــبرامج الحكومية وتحاول الحكومة اتباع سياسات اقتصادية لاستهداف التضخم، حيث يؤدي هذا الأخير الى مجموعة من الاختلالات الوظيفية في الحياة الاقتصادية ما يجعل حلول الى هذه الظاهرة أمر هام. ولأجل ذلك قسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

- **المبحث الأول: التأصيل النظري الإنفاق العام.**
- **المبحث الثاني: ماهية التضخم.**
- **المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.**

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام

يلعب الإنفاق العام دورا حاسما حيث ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة، في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة الي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة. ولذلك نرى أن النفقات العامة قد شهدت تطورا وتزايدا كبير يساير التطور الذي حدث في دور الدولة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهومها وأنواعها وتقسيماتها من الشكل وكذلك من حيث آثارها الاقتصادية ودراسة وتحليل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ازدياد النفقات العامة.

المطلب الاول: تعريف الانفاق العام وعناصرها

لقد زاد الاهتمام بالنفقات العامة، حيث تم تحديد مفهومها ، فقد تطور هذا المفهوم خلال الفكر الاقتصادي، وسوف نتطرق في هذا المطلب عرض مختلف تعاريف للنفقات العامة .

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

من أهم التعاريف الشائعة للنفقات العامة ما يلي:

"النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة" [1] وتعرف أيضا "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجات عامة. او " كل الاموال التي تصرفها الدولة من اجل اشباع وتأخذ هذه الحاجات العامة اشكالا متعددة : حيث أنه يمكن ان تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين او دفع اجور المقاولين او منح الإعانات .."[2]

مما سبق يمكن تعريفها على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[3]، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيق منفعة عامة [4]، او انها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسستها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجة عامة [5].

وهناك تعريف آخر للنفقة العامة " فالنفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام ، وذلك

---

[1]– محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 23

[2]– سوزي علي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة لنشر، الاسكندرية، 2000، ص27

[3]– محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 11-2003، الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر، ص 65

[4]– صالح الرويلي، " **اقتصاديات المالية العامة** " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978، ص 2

[5]– طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء لنشر، عمان، طبعة الأولى 2000، ص 12

إشباعا لحاجة عامة[1]

الفرع الثاني: عناصرها (أركانها)

للنفقة العامة عناصر أساسية :

- أنها مبلغ نقدي .
- ويقوم بها شخص معنوي عام .
- من أجل تحقيق منفعة عامة .

اولا : النفقة العامة مبلغ نقدي :ان الدولة وهي تقوم بواجباتها تستخدم مبالغ نقدية ثمنا للحصول على ما تحتاجه من منتجات وسلع وخدمات وذلك من أجل تسيير المرافق العمومية ، وثمنا لرؤوس الأموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتكفل بها ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها .

وفي الواقع استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي في هذا العصر في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود . ومن ثم أصبحت النقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.[2]

ثانيا: يقوم بها شخص معنوي عام

تعتبر نفقات الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة تلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الإقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية .[3]

ثالثا : من اجل تحقيق منفعة عامة

العنصر الثالث ألا وهو ضرورة تحقيق المنفعة العمومية مثل توفير الكهرباء، الماء، النقل...الخ .،

يجب ان يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة او تحقيق المنفعة الخاصة تعود على الأفراد .[4]

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها وطرق تمويلها

---

[1]– حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء لنشر، عمان، 1999، ص381.

[2]– لوني نصيرة وربيع زكريا، **محاضرات في المالية العامة**، جامعة اوكلي محند او لحاج، ص9.

[3]– معلم يوسف، **محاضرات في المالية العامة لطلبة سنة ثالثة ل م د، كلية الحقوق**، قسم القانون العام، جامعة قسنطينة 1.

[4]– لوني نصيرة، ربيع زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

ظاهرة تزايد الإنفاق العام هي من أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث ، فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية ، ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، فالزيادة في الإنفاق العام ليست بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة العامة المترتبة عليه[1] أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام لها أسباب ظاهرية و أخرى حقيقية و سنتطرق فيما يلي إلى جملة هذه الأسباب.

الفرع الأول: الأسباب تزايد النفقات العامة

قد ترجع الأسباب المؤدية الى ارتفاع النفقات العامة الى ثلاثة عوامل رئيسية هي :

أولا : الأسباب الظاهرية

1- **تدهور قيمة العملة:** يقصد بتدهور قيمة العملة، تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي الى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن ان تشرح ارتفاع اسعار سلع والخدمات[2]. ويعني تدهور قيمة النقود ان الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، اي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات او بمعنى اخر ان الزيادة في النفقات العامة قد تعود الى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها او انتجتها النفقات العامة. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في العصر الحديث.[3]

2-**اختلاف طرق المحاسبة المالية : (اختلاف طرق اعداد طرق اعداد الميزانية العامة) :**

كان المتبع فيما مضى ، ان تخصص بعض الايرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الادارات والمصالح لتغطية نفقاتها او ايراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها .

ومع اتباع مبدأ وحدة او عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها – دون تخصيص – في الميزانية العامة ، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل و لم تكن تظهر في الميزانية ،ومن ثم فان الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة .

3-**زيادة المساحة اقليم الدولة وعدد سكانها :**قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة او عدد سكانها. ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة اخرى او استرداد جزء من إقليمها ، ويترتب على هذه الزيادة ، بطبيعة الحال وزيادة في حجم

[1]ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "les finances publique au maroc", politique financiere et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998,P17.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره ،ص106

[3]- عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية ،1992، ص100.

النفقات العامة إلا انها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العامة أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي .

كما أن تزايد عدد السكان من القضايا التي تؤرق بال الحكومات ، وما لذلك من تداعيات على مالية الدولة وخاصة نفقات العامة، وفي هذا الصدد يرى "(mahar and Goffman 1971) "أن العامل الديموغرافي أثر بالغ على زيادة النفقات العامة والتي عبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية [1]:

$$G = f(GDP/N)$$

حيث N :يمثل عدد السكان

GDP الناتج القومي الإجمالي .

G النفقات العامة

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة العملة من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة خاصة بعد ان التزمت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء . بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية . زيادة على ذلك فإن حدوث زيادة في مساحة الدولة او عدد سكانها يشكل عبئا إضافيا على الدولة المعنية بهذا الأمر ، وذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين .

ثانيا: الأسباب الحقيقية: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات الحقيقية للنفقات العامة زيادة ثقل الأعباء العامة بنسبة ما ، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة)

وترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة : إيديولوجية ، اقتصادية ، اجتماعية ، إدارية ، مالية أو حتى سياسية وسنتطرق الى كل سبب من هذه الأسباب على التوالي :

الأسباب الإدارية :يؤدي سوء تنظيم الإداري و عدم متابعته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة والارتفاع في عدد الموظفين وزيادتهم على الحاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العمومية (أثاث مكتبات ...الخ) الى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ ، بل وأكثر من ذلك يمثل عبئا إضافيا على موارد لدولة .[2]

الأسباب الاقتصادية :تعد هذه الأسباب الإقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة في النفقات العامة ، زيادة الدخل الوطني والتوسع في إنجاز المشاريع العامة ومعالجة التقلبات الإقتصادية ، حيث تمكن زيادة الدخل الوطني من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف و

[1]Amos C Peters, An application of Wagner's law of expanding state activity to totally diverse countries , Monetary Policy Unit Eastern Caribbean Central Bank, 2012,p11.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-110

أعباء عامة من الضرائب والرسوم وغيرها، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة النفقات العامة. [1]

الأسباب الإجتماعية : مع الزيادة المسجلة للنمو الديمغرافي ، وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية ، تزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية ، الصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات الماء ، الغاز ، الكهرباء والأمن العمومي . ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان القرى والمداشر (الريف) .

الى جانب كل ذلك ، زيادة نمو الوعي الاجتماعي ، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الموطنين بحقوقهم ، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرف من قبل ، كتأمين الأفراد ضد البطالة ، الفقر ، المرض ، العجز والشيخوخة وغيرها . وقد ترتب ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة .[2]

الأسباب السياسية: نظرا لتطور الفكر السياسي وتشبعه وما صاحب ذلك من ضرورة مواكبة هذا الاتجاه بزيادة الاعتمادات المالية للتكفل بالسير الحسن للمصالح السياسية ومن أهم هذه الأسباب التي ساهمت في زيادة النفقات العامة ما يلي:

* تنامي الوعي السياسي: لقد أدى تنامي الوعي السياسي وزيادة عدد الأحزاب رغبة في تلبية حاجيات الشعوب في المجالس النيابية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي والاجتماعي .

* زيادة العمل الدبلوماسي: نظرا لتطور العلاقات الدولية ذات المصالح الاقتصادية والسياسية والرغبة في توسيع الدور الدولي وزادت أهمية التمثيل الدبلوماسي بالإضافة إلى طلبات العضوية في المنظمات الدولية، كل هذا كان وراء تخصيص جزء من النفقات العامة في إطار الميزانية العامة للتكفل بهذه الاحتياجات وشهد هذا النوع من النفقات العامة تنامي ملحوظ مع زيادة درجة انفتاح الدولة إلى الخارج.

* التعاون والتضامن الدولي: بسبب توطيد العلاقات السياسية والدولية التي كانت وراء ضرورة التعاون والتضامن بين الدول في حال الكوارث والأزمات من خلال تقديم الإعانات ولمساعدات، فكان لزاما تخصيص جزء من النفقات لهذا الغرض مما كان وراء تزايد النفقات العامة [3]

الأسباب المالية:

تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسين:

---

[1]– محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013، ص26-27.

[2]– زواش زهير، محاضرات في المالية العامة موجهة الى طلبة سنة ثانية علوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02عبد الحميد مهري، السنة الجامعية 2018-2019.

[3]– دكتور حسونة طويل، **محاضرات في اقتصاديات المالية العمومية**، ص04.

أ. **سهولة الإقتراض في العصر الحديث،** مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة. لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ب. وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية. وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة.[1]

الأسباب العسكرية : وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر ، ان لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر بالنظر الى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة ، ولا يقتصر الامر في أوقات الحروب فقط ، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في فترات السلم ، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم ، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة الازمة للحروب بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي ، ويمكن التأكد من ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العسكرية الى حجم الإنفاق العام وذلك بالرجوع الى تطور هذه النفقات في الموازنات العامة لبعض الدول الكبرى ، ومن الوقوف على نسب النفقات العامة الى حجم الدخل القومي في نفس الدول[2] وتشمل النفقات العسكرية نفقات جميع الموظفين العسكريين من أجور وخدمات اجتماعية، بالإضافة إلى تكاليف اقتناء معدات التسليح، البحث والتطوير وعمليات الصيانة، بناء البنية التحتية الضرورية الخاصة بالدفاع، والمساعدات العسكرية الخارجية، ويستبعد "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" من النفقات العسكرية النفقات المتعلقة بالأنشطة العسكرية السابقة، المتمثلة في نفقات أخرى غير المعاشات التقاعدية لقدامى المحاربين، تكاليف التسريح، تفكيك وتدمير الأسلحة .[3]

الفرع الثاني: طرق تمويلها

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة حتمت على الدولة عدم التقيد بجمع الإيرادات العامة في حدود مجموع نفقاتها، ففي هذا الإطار ظهرت إلى جانب الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في الضرائب إيرادات أخرى لقد أولى الفكر المالي أهمية بالغة للضرائب في إطار دراسة المالية العامة، هذا الاهتمام لا يعود فقط لكون الضرائب أداة هامة لتغطية النفقات العامة، وانما أيضا للدور الذي تلعبه للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب التوجهات العامة للاقتصاد .

أولا- تمويل عبر الضرائب تعتبر الضريبة أداة هامة لتمويل الانفاق العام، ومتغيرا اقتصاديا يحدث عدة تغيرات في سلوك الاف ارد ،تختلف إيجابا وسلبا تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية، لذا يوجد حدود يجب مراعاتها عند زيادة مستوى تلك الاقتطاعات ،أما في

[1]- محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص111

[2]- معيوف محمد، **محاضرات في المالية العامة** ، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2016-2017

[3] Le rapport de groupe de recherche et de l'information sur la paix et de la sécurité, dépenses militaires, production, Bruxelles, compendium 2009, 8/2008, p 6.

حال تجاوز تلك الحدود، سيؤدي ذلك إلى عرقلة النشاط الاقتصادي في البلد ،ويحد من فعالية النظام الضريبي، لذلك لتحرير القوى الإنتاجية للاقتصاد يجب تخفيض الضغط الضريبي والاجتماعي الإجمالي.

ثانيا: التمويل عبر القروض العامة

في بعض الحالات تستنفد الدولة كل إيراداتها العادية في مواجهات بعض أوجه الانفاق العام التي تحتاج إلى أموال كبيرة، فتلجأ إلى جهة دائنة لاقت ارض المبالغ التي تحتاجها، فالقرض العام يتصف بكونه موردا مالي غير عادي للدولة، يختلف عن الموارد العادية التي تمارس فيها الدولة سلطتها السيادية، فالقرض العام ليس فقط أداة لتمويل النفقات العامة، بل يعتبر كذلك أداة لتعبئة الادخارات الوطنية قصد تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية للسياسة المالية. تعتبر القروض العامة الأداة الرئيسية لتمويل النفقات العامة بعد الضرائب، سواء كانت على شكل سندات، أو على شكل اقتراض مباشر من مؤسسات التمويل. ينقسم الاقتصاديون فيما بينهم فيما يتعلق بحدود الاعتماد على القروض العامة في تمويل عجز الموازنة العامة، فالبعض يرى أنه لا يوجد مبرر لتقييد اللجوء إلى القرو ض العامة، بل يجب تركها ترتفع دون عوائق أو حدود. ويستند هؤلاء الاقتصاديين في دفاعهم عن اللجوء إلى الاقت ارض إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض ،والتي مفادها أن القروض تمحو نفسها بنفسها مع مرور الزمن، نظرا لكون العبء الحقيقي للقروض يتناقص باستمرار بسبب الزيادة المضطردة في حجم السكان والدخل الوطني وتدهور قيمة النقود[1]، كما أنهم اعتمدوا في دفاعهم عن الاعتماد على القروض العامة في تمويل العجز الموازنة من أن الاقتصاد ال أرسمالي يعاني من نقص في المدخرات مقارنة مع مجالات الاستثمار المتوفرة، والقرض العام من هذا المنطلق يحقق عملية تحويل المدخ ارت المتنوعة إلى رؤوس أموال، وبذلك فإن القروض العامة تمثل حجم الاستثمارات الإضافية التي تقوم بها الدولة[2].

بالإضافة إلى ما سبق فإن القرض العام يعتبر من أهم مصادر دخول الموازنة العامة في فترات الكساد الاقتصادي، لأن الضرائب تنخفض بحدة في مثل هذه الظروف، ثم في فت ارت الرواج الاقتصادي يمكن سداد القروض العامة من مختلف مصادر الإيرادات العامة، وعلى ذلك يعتبر "سميث" أن "القرض العام هو تلك السياسة المالية التي تقدم الوسيلة الفعالة لتحقيق ثبات وضمان استقرار الدولار، والحد من نتائج التقلبات في النشاط الاقتصادي الناتجة عن الدورات الاقتصادية، بالإضافة إلى رفع مستوى الإنتاج والعمالة" ،فزيادة القرض العام تؤدي إلى طرح قوة شرائية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب[3].

أما البعض الآخر من الاقتصاديين فيرون أنه يمكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل عجز الموازنة العامة لكن في حدود ضيقة وظروف استثنائية فقط، مبررهم في ذلك أن توسع الدولة في الاقتراض يدفعها إلى الرفع من معدل الفائدة كوسيلة لجذب

---

[1]- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 223.

[2]- **مروان عطون،** مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010، ص 159

[3]- مروان عطون ،مرجع السابق، ص ص 161-162.

المدخرات للاكتتاب في سنداتها، وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، وهو ما يسمى بالإزاحة، ذلك أن الأموال التي وجهت للاكتتاب في سندات القرض العام كان بالإمكان توجيهها كقروض لتمويل استثمارات القطاع الخاص.

كما أن التوسع في القروض العامة يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة، فإذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن ذلك يؤدي إلى بروز ضغوط تضخمية في الاقتصاد، فاكتتاب البنوك في السندات العامة يؤدي إلى خلق نقود جديدة على النحو التالي[1]:

- حينما يقوم البنك بالاكتتاب في سندات القرض العام فإنه يفعل ذلك عن طريق اصدار نقود جديدة.
- تؤدي عملية إعادة خصم سندات الخزينة العامة إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة.
- عادة ما تقوم البنوك التي تكتتب في سندات القرض العام بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات.
- قد يحدث أن تقوم الخزينة العامة بإيداع المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى هذه البنوك فيشكل ودائع على أن تقوم باستخدامها في الوفاء بالت ازماتها، في هذه الحالة يكون النظام المصرفي قد اكتتب في سندات القرض العام بنقود كتابية إضافية.

إن القرض العام يطرح إشكالية الجيل الذي يتحمل أعباء القرض وأثاره، إذ يعتقد التقليديون أن الأجيال اللاحقة هي التي ستتحمل أعباء القرض لوحدها ،ويبررون ذلك الالتجاء إلى القرض العام لتمويل النفقات العامة لا يكون إلا في حالات خاصة كالحروب، فالاكتتاب في السندات الحكومية يعني أن جزء من مدخرات الاف ارد ذات الدخل المرتفع ستوجه إلى الخزينة العامة بدلا من توجيهها إلى الاستهلاك، وبالتالي ستستفيد من عوائد السندات الحكومية، في حين أنه لتسديد هذا القرض في وقت لاحق ستفرض الدولة ضرائب غير عادية والتي سيتحملها أصحاب الدخول المحدودة، الامر الذي سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وانخفاض الطلب الكلي، ما يؤثر سلبا على التشغيل والنمو الاقتصادي. فالتقليديون يرون أن القرض العام يعتبر إي اردا غير عادي، لا يغطي إلا نفقات غير عادية.

أما أنصار الفكر المالي الحديث يعتقدون أن الجيل الحالي فقط من يتحمل أعباء القرض العام دون الأجيال المقبلة، فالجيل الذي يقترض هو من يتحمل أعباء القرض دون غيره، يبررون ذلك بأن القرض العام الذي سيسدد نفقات إنتاجية سيؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، وهو ما يمكنها من أداء أعباء القرض بسهولة، وفي نفس الوقت يتحمل الجيل اللاحق عبئا ضئيلا يغطي عمليات التحويل بين الوحدات الاقتصادية.

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 310.

إلا أن هذه الاطروحات لاقت معارضة ورفضا منذ الستينات، فالرفض الأول تبناه "بيشنن" "J.M.Buchanan" مبني على مقاربة ذاتية ونفسية، حسب هذه المقاربة فإنه لا يمكننا الحديث عن العبء إلا في الحدود التي يكون فيها تقييد لحرية الأشخاص المكونين للجيل ،فالضريبة ولكونها تأخذ الصفة الإلزامية فهي تقلص من حرية الاختيار لدى الجيل الحاضر، أما القرض ولكونه اختياريا فهو لا يقلص الاختيار لدى الجيل الحاضر، إلا أنه يجبر الأجيال المستقبلية على تحمل أعباء الدين[1]، أما الرفض الثاني فتبناه كل من "بون ""H.W.Bowen"، "ديفس" "R.G.Davis" و"كوف" "D.M.Kopf" وهو مبني على مقاربة موضوعية، حيث تؤكد على الطابع التضليلي لتقدير أعباء جيل باستخدام عدم الاستهلاك في لحظة ما، وترفض التمييز المبسط بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة[2].

وعليه يمكن القول أن الاكتتاب بلا شك سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، لكن في نفس لوقت سيسمح بالحصول على سندات عامة، وبالتالي هناك ترحيل للعبء فقط، لأنه ببيع هذه السندات يمكن استعادة المستوى الأصلي للاستهلاك، وطالما ليس هناك تسديد للقرض فهناك ترحيل بسيط للعبء عن طريق لعبة التفاوض الممكنة على هذه السندات، فعبء الدين لا يتجسد إلا مع تسديد القرض الذي يرغم على رفع الضريبة لإعادة شراء السندات العامة[3].

ثالثا: التمويل عبر الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم)

عندما تعجز مجموع الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في الضرائب بأنواعها، فإن الخزينة العامة تلجأ إلى الإيرادات غير العادية لتمويل نفقاتها ،فبالإضافة إلى القروض العامة هناك وسيلة أخرى لا تقل أهمية عن المصادر السالف ذكرها، والمتمثلة في الإصدار النقدي الجديد .

تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي الجديد كوسيلة لتمويل النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات الأخرى كالضرائب والقروض العامة، الا أن هذا الأسلوب من التمويل يثير مجموعة من الإشكالات تتعلق أساسا بآثار الإصدار النقدي على المتغيرات الحقيقية والنقدية للاقتصاد.

يكون التمويل التضخمي محايدا لما يؤدي الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية إلى ارتفاع بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار دون أن يمس بالمتغيرات الحقيقية كالتشغيل والإنتاج، إلا أن الاشكال يكمن في كون الحيادية النقدية لا تعني بالضرورة الحيادية العالية

[1]- شيبي عبد الرحيم، الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012 /2013، ص 33

[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 225.

[3]- شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 33.

للنقود التي تتعلق بعدم تغير نسبة الاحلال بين عوامل الإنتاج عندما يحدث تغير في نمو النقو د[1]، كما يمكـــن أن يكـــون التمويـــل التضخمي غير محايد بتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، فحسب وجهة النظر الكيترية فإن الإصدار النقدي يؤثر على التشغيل والإنتاج عن طريق التأثير في الطلب الفعال، والذي يعتمد عموما على أثر الكتلة النقدية على سعر الفائدة في ظل افت ارض التوازن دون التشغيل الكامل للموارد، إضافة إلى تمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بالمرونة الكافية التي تسمح له بالاستجابة لأي زيادة في الطلب الكلي، وهو الوضع الذي يميز عامة الدول المتقدمة، على عكس الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي، ليس بســـبب وجود التشغيل الكامل لمواردها، وانما لقلة المصانع والمؤسسات الإنتاجية فيها، وبالتالي فأي اصدار نقدي فيها ينعكس فقط علـــى مستويات الأسعار.

إن الزيادة في العرض النقدي بغرض تمويل الانفاق العام له آثار توسعية على الاقتصاد في الاجل فقـــط ، ذلـــك أن ارتفـــاع الدخول الموزعة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ما يدفع بالمنتجين إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، وبالتـــالي زيـــادة التشـــغيل والدخل الوطني، إلا أن هذا الانتعاش يصاحبه زيادة في الأسعار، لترتفع اكثر مع الاقت ارب من مرحلة التشغيل الكامل، ذلـــك أن ارتفاع الأسعار يؤثر سلبا على ثروة الاف ارد وتوقعاتهم، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية يؤدي إلى انخفاض تنافسيتها امـــام المنتجات الأجنبية، وبالتالي ترتفع الواردات، وتنخفض الصادرات ، وفي مرحلة لاحقة يؤدي إلى تثبيط الإنتاج والرفع من معـــدلات البطالة.

إن التمويل التضخمي يمكن استخدامه في الدول النامية نظرا لضخامة نفقاتها العامة مع محدودية إيراداتها العامة، بسبب حصيلة إيراداتها الضريبية من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة أسواقها المالية على استيعاب السندات الحكومية، إلا أن هذا الاستخدام يجب أن يكون لتمويل الاستثمار الحكومي قصير الاجل وبجرعات صغيرة.

كما يطرح التمويل التضخمي إشكالية أخرى تتعلق بأثر ذلك على الأساس النقدي وسعر الفائدة، فالإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة الأساس النقدي في بعض الدول التي تسمح التشريعات بذلك، ففي ال ولايات المتحدة ليس للخزانة العامة الحـــق في اصـــدار دولارات جديدة لتمويل عجز الميزانية، في حين أن دول أخرى مثل الجزائر فإن تمويل البنك المركزي للخزينة العامة بعملـــة محليـــة جديدة يخضع للقانون رقم17-10 الصادر في 11-10-2017. إن الزيادة في الأساس النقدي تؤدي إلى توسع البنوك التجارية في منح القروض، ومنه الزيادة في نقود الودائع وبالتالي مضاعفة العرض النقدي، في هذه المرحلة يظهر الفرق بين اثر تمويل عجز الميزانية عن طريق القروض العامة أو الإصدار النقدي، فاذا كان تمويل العجز الموازنة عن طريق طرح الخزانة لسندات في السوق المالية يؤدي إلى زيادة عرض السندات وبالتالي الرفع من سعر الفائدة، فإن زيادة الأساس النقدي الذي أدى إلى زيادة العرض النقدي يـــؤدي إلى خفض من سعر الفائدة، والمفاضلة بين الامرين يرجع إلى توجهات السياسة النقدية المدارة من قبل البنك المركزي.

[1]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 227.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة

تتعدد النفقات العامة تعددا ظاهرا يزداد على مر الأيام نتيجة اتساع وظـــائف الدولـــة والأخذ بفكرة التوجيه الاقتصادي . غير أنه يمكن تجميع هذه النفقات في فصائل أو أقسام تضم النفقات التي تتصف بصفات مشتركة سواء من حيث دوريتها أو طب يعتها أو الأغراض التـــي تستهدفها.

غير أن هذه التقسيمات العلمية لا يعمل بها دائما عند وضع الميزانيات فكثيرا ما نجد النفقات العامة مقسمة في ميزات الدول تقسيما لا يستند إلى أساس علمي وإنمـــا يرجـــع إلـــى الظروف التاريخية أو بعض الاعتبارات الإدارية.

وسنستعرض فيما يلي أهم التقسيمات للنفقات العامة .

أولا : التقسيمات العلمية

من حيث الدورية :

النفقات العادية : ويقصد بالنفقات العادية تلك التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة ، أي خلال كل سنة مالية .

ومن أمثلها أجور الموظفين والعمال ، وأسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة .

النفقات الغير عادية : فهي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ، ولكن تدعو الحاجة إليها . مثل نفقـــات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كفيضانات حي باب الوادي في 10 نوفمبر 2001 أو الهزة الأرضية التي ضربت مدينـــة بـــومرداس وضواحيها في 21 ماي 2003 ..الخ . ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات :[1]

1-**النفقات الجارية:** وهي النفقات وهي النفقات الضرورية لتسيير المرافق والمصالح العامة للدولة وقيامها بالأعمال المنوطة بها ،وتشمل دفع رواتب عمال القطاع الحكومي، النفقات الجارية الأخرى مثل النفقات على الآلات والمعدات ونفقات استئجار المباني والسيارات، الإعانات، الفوائد على الدين العام، وعادة ما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات العادية خاصة الضـــرائب، حيث تتسم هذه النفقات بالاستمرارية والاستقرار.

2-**النفقات الرأسمالية:** الانفاق الرأسمال ي هو الاستثمار الثابت في البنية التحتية، المساكن وغيرها من الأصول المادية الأخرى، وهذه النفقات تشك ل حوالي 5.1% و5% من الناتج المحلي الإجمالي في كلمن بريطانيا واليابان على التوالي سنتي 2004 و 2005[2].

---

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91

[2] Sophie Brown others, Guide To Economic Indicators Making Sense of Economic, Exmouth House, London, sixth edition, 2006, P74.

من حيث الوظيفة :

النفقات الحقيقية : وهي التي تكون مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، ويكون الإنفاق الحقيقي استثماري اذا انعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الدولة كالإنفاق على البنية التحتية لدولة ، بينما يكون جاريا اذا قصد به ضمان سير إدارة معينة او اداء خدمة محددة مثل رواتب عمال القطاع العام .[1]

النفقات التحويلية : وهي نفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بل تؤدي إلى إعادة توزيعه إذا هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بغرض إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل .[2]

من حيث الغرض منها : وأساس هذا المعيار هو الوظيفة التي تقوم بها الدولة ، ويشمل على ثلاثة أنواع من النفقة العامة

النفقات الإدارية : وهي النفقات الضرورية لقيام وهي أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون ان تدر أية ثروة للاقتصاد القومي ومن أمثلة ذلك اجور الموظفين ونفقات الصيانة وشراء لوازم الإدارة ، وتسمى هذه النفقات بالنفقات الجارية .[3]

النفقات الاجتماعية : وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للموطنين عن طريق توفير الخدمات أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم وإسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (إعانة الفئات المحرومة محددة الدخل ، منح للبطالين الخ ...) .

النفقات الاقتصادية : هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية تهدف الدولة من خلالها الى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال ، وتسمى النفقات الاستثمارية . وتشكل النفقات الاقتصادية حجما كبيرا في الدول النامية لكونها تتعلق بإنشاء مرافق البنية التحتية والتي لا يستطيع الأفراد القيام بها لضخامته .[4]

النفقات المالية : هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ومن أهم صورها فوائد الدين العام ، وأقساط استهلاكية السنوية ، ان هذا التقسيم قد يبدوا صحيحا ولكنه محل نقد لأنه يعتمد مبدأ تكرار السنوي في الميزانية ، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة ، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية .[5]

من حيث نطاق السريان الإقليمي :

وأساس هذا المعيار هو مدى التوسع الجغرافي في استعمال النفقة العامة ، ويشمل على نوعين النفقة العامة .

---

[1]– توابتي نسيمة، **محاضرات المالية العامة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2020-2021

[2]– رفعت المحجوب، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 85

[3]– اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة(النظرية العامة وفق لتطورات الراهنة)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 42 .

[4]– محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[5] – Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000, P :226

نفقات عامة مركزية : وهي نفقات تسري على كافة أفراد الشعب بالدولة وتظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية

نفقات عامة محلية (لا مركزية) : وهي النفقات الموجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة تبعا للتقسيم الإداري (لواء ، محافظة ، بلدية) ..، ويتولى هاته النفقات المجالس والهيئات المحلية ، وبالتالي تتحمل أعبائها الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية بالدرجة الأولى ومن ثم تساهم بقسط معين في ميزانية الدولة .[2]

ثانيا : تقسيم النفقات حسب القانون الجزائري

يقسم التشريع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين ، قسم نفقات التسيير وقسم نفقات الاستثمار .

نفقات التسيير:

يقصد نفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ..الخ وهي التي لا تأتي بقيمة مضافة للاقتصاد الوطني ، بل هي نفقات تستعمل لسير أجهزة الدولة الإدارية ، وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب :

الباب الأول : أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات ،

الباب الثاني : تخصيصات السلطات العمومية ،

الباب الثالث : النفقات الخاصة بوسائل المصالح ،

الباب الرابع : التدخلات العمومية[3]

نفقات التجهيز : هي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد ، فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة . ويضاف إلى تلك النفقات الاستثمارية إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية .

وتتضمن نفقات التجهيز ثلاث أبواب :

الباب الأول : الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة

الباب الثاني : إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة

الباب الثالث : النفقات الأخرى برأس المال . [1]

---

[1]– محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، دار العلوم، عنابة، 2005 ،ص 25.

[2]– طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء لنشر، عمان، 1999، ص 125 .

[3]– القانون رقم 48-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 **المتعلق بقوانين المالية**، المادة 24

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية لنفقات العامة

ان توسع في النفقات بمختلف انواعها ينتج أثار متعددة في مختلف الميادين فالنفقات العامة تهدف الى اشباع الحاجات العامة ، كما تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني . وهذه الأثار تعرف بالأثـــار المباشـــرة للنفقات العامة وهناك أيضا أثار غير مباشرة لنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل .

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

سنتطرق فيما يلي الى آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني او مـــا يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني. وسنقوم بمعالجة هذه الآثار الواحد تلو الآخر فيما سيأتي .

أولا- آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي ، حيث تمثل النفقات العامة جزاء هاما من هذا الطلب ، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد ، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلـــي يتوقف على حجم النفقة ونوعها . وبصورة أدق ، فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويليـــة بطريقة تصرف المستفيدين منها. ومن جهة اخرى، يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتـــاج والتشغيل . وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية. وفي الحقيقة ان النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني .[2]

ثانيا: آثار النفقات العامة على الإستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي او من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسيع في الخدمات الصحية والتعليمية . أما في الحالة الثانية فيتحدد حجم الاستهلاك مما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها ، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات. غير ان طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها اثر هام على الاستهلاك ، فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق في المجالات الخارجية يقلل من حجم الاستهلاك لأن هذه الأموال لا

---

[1]- القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 **المتعلق بقوانين المالية**، المادة 35 .

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص120-121

تؤدي بطبيعة الحال الى خلق مناصب شغل وزيادة الإنتاج بصورة عامة ، مما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد وبالتالي على إقبالهم على السلع والخدمات وسنتعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدة .[1]

أ–نفقات الاستهلاك الحكومي او العمومي: يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع او من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية الازمة للإنتاج العمومي او لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث الازم للمصالح الحكومية والوزارات.

ب– نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد تمنح الدولة لمجموع موظفيها الحاليين والسابقين مرتبات وأجور ومعاشات ، يتجه جزء كبير من هذه الدخول الى شراء مجموع السلع والخدمات الضرورية لتحقيق اشباع الخاص ، وذلك حسب الميل الحدي لاستهلاكهم . وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الكلي . ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف .

ثالثا : أثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع ، ونصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج . فبالنسبة للمجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي :[2]

- **العمل وإنتاجية:** حيث تحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب وتكوين العمال وتحسين إمكانيتهم الإنتاجية ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب التقني وتحسين ظروف المعيشة فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والتقني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت الإنتاجية .
- **الملكية الفردية لوسائل الإنتاج :** وبذلك أصبح أصحاب التوجه الليبرالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج زادت قوته وسيطرته الاقتصادية
- **النفوذ الشخصي أو السياسي:** الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج .[3]

الفرع الثاني : الأثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة

---

[1]– أعمر يحياوي، مساهمة في الدراسة المالية العامة، النظرية العامة وفق لتطورات الراهنة، دار هومة، الجزائر، 2003

2 – محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 125–126 .

[3]– محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 127

تتجلى الأثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك والإنتاج من خلال أثري المضاعف والمعجل أو ما يعرف علـــى التـــوالي بالاستهلاك المولد والاستثمار المولد[1] زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني .

إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك وبشكل غير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف ، غير أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج وغير مباشر على الاستهلاك بفعل أثر المعجل .

أولا : أثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف

يعتبر كيتز أول من أشار لمبدأ المضاعف ، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار ، غير ان فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن ان تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الانفاق العام حيث عمد كيتز لتحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك ، " على اعتبار ان الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي الى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار ، ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية [2]" وتستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل :

الإنتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الإنتاج

ان المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق ، ويعطى بالعلاقة التالية :

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G} + \frac{1}{(1 - Pm\boldsymbol{C})}$$

حيث ان:

M: تمثل مضاعف الاستثمار

PmC: تمثل الميل الحدي الاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية

G: تمثل الإنفاق الحكومي

من الملاحظ ان المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وعكسيا بالميل الحدي للادخار ، لأنه من الناحية النظرية [3]: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = الواحد الصحيح (1) وعليه :

الميل الحدي للادخار = الميل الحدي للاستهلاك ، فيصبح المضاعف كالتالي:

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{Pm\boldsymbol{S}}$$

حيث أن $Pm\boldsymbol{S}$: تمثل الميل الحدي لدالة للادخار الكلية .

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوق السلع والخدمات (IS) :

---

[1]- باهر محمد علتم، " **اقتصاديات المالية العامة**"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998، ص 76.

[2]- رفعت المحجوب ،" **الطلب الفعلي** "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص ص 103-108.

[3]- عبد الكريم صادق بركات، " علم المالية العامة "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص314

عند التوازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي :

$$\mathbf{Y = S + I + G + \Delta S}$$

حيث أن Yتمثل الدخل ، C : الاستهلاك ، I: الاستثمار ، G : الانفاق الحكومي و **ΔS**: صافي الصادرات

شكل 01 منحنى سوق التوازن السوق سلع والخدمات

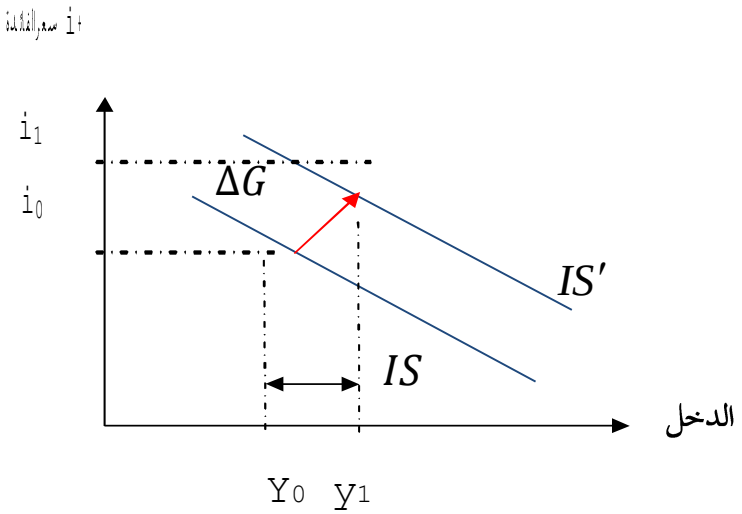

Bec.F,"Analysemacroéconomique",éditionladécouverte,France,2000,p6

عند زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG ، فإن منحنىIS سينتقل إلى اليمين (IS) ويرتفع الدخل من Y_0 إلى Y_1 حيث أن $Y_1 = Y_0 + \Delta G$ وعليه :

$$\Delta Y = M.\Delta G$$

اي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة مضاعف الاستثمار فزاد الدخل.

ثانيا : أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على سلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل

وحقيقة الأمر ، أن زيادة الدخول –كما رأينا–يترتب عليها زيادة في الطلب على سلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع ، وبعد نفاذ المخزون ، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع ، بغرض زيادة أرباحهم ، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على سلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زادت طلب عليها ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني فزيـــادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار– بمرور الوقت– بنسبة أكبر .

ومما هو جدير بالذكر ، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل ، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي غلى آخر. [1]

[1]– محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 132 .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التضخم

يعرف التضخم على انه ارتفاع مستمر في مستوى العام لأسعار السلع والخدمات تهم شريحة واسعة من المواطنين ،على المستوى الجزئي ويؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية، وعلى المستوى الكلي تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على المستويات الاستهلاك، والاستثمار والصادرات وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم على النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول: تعريف التضخم

هناك عدد من التعريفات للتضخم ونذكر اهمها:

- **التعريف اللغوي للتضخم:** يستعمل هذا اللفظ في الغليظ أو العظيم من كل شيء وفيما يقبل الزيادة والاتساع وعلى الشيء الكبير والعريض[1]
- **التعريف الاصطلاحي للتضخم :** شاع مصطلح التضخم الاقتصادي كثيرا ،غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ،إذ لا يمكن حصر التضخم في عامل واحد فقط بل هو فيض من قنوات التداول النقدي ،ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة منها :[2]

1-الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .

2-ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.

3- ارتفاع التكاليف.

4-الإفراط في تراكم الأرصدة النقدية.

في فترة من الفترات كان يقصد بكلمة التضخم الزيادة في إصدار الورق النقدي المصرفي الذي تصدره المصارف في الدول ثم تطور هذا المفهوم ليصبح تضخم الميزانية، ويقصد به كذلك تضخم لأجور ،تضخم الأسعار تضخم الدخل وتضخم التكاليف ...الخ .وقد شمل معاني ومقاصد أخرى كذلك وللتذكير أن التعريف

[1] خالد أحمد سليمان شبكة ،التضخم وأثره على الدين دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،الطبعة 1، 2008،ص7

[2] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس ،الأردن ،الطبعة 1، 2011،ص19

الشائع بين علماء الاقتصاد لكلمة التضخم وهو تضخم الأسعار ومع ذلك فهو ليس التعريف الخاص والمحـــدد لكلمة التضخم.[1]

كما يعرف التضخم من خلال أسبابه بأنه :كظاهرة نقدية هو زيادة في كمية النقود التي تـــؤدي الى الارتفاع في مستوى الأسعار ،سواء من خلال عرض النقود أو من خلال الطلب على النقود .

أو أنه عدم التوازن الاقتصادي المميز بالارتفاع العام للأسعار بسبب زيادة التداول النقدي أو العجز في الميزانية أو الاختلاف بين الطلب والعرض.[2]

من خلال التعريفات السابقة للتضخم يتضح أنه ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتوافر أسباب منها زيادة كمية النقود وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الإنفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات، فالتضخم إذن يعني أن هناك عدم توازن بين الســـلع والخدمات المعروفة وبين ما يحتاجه الأفراد ويطلبونه منها مما يترتب على هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني : أنواع التضخم

ثمة عدة أنواع من التضخم وتقسم على حسب المعايير التالية:

1- **معيار من حيث قوته:** ويمكن وفق هذا المعيار التمييز بين نوعين للتضخم كما يلي:

***التضخم الجامح :** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني اذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا [3]. ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية تحول التضخم المستمر إلى تضخم جامح، عند عدم التحكم به ومراقبته. وينشأ هذا التضخم نتيجة أسباب منها:[4]

أ- تفكك اجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي.

---

[1]- حلقوم الحاج ،دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض _سطيف، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير ،العلوم الاقتصادية تخصص تسير المؤسسات ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،2009-2010،ص 4

[2]- أدبوب سارة ،لسبع مريم ،تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مجلة ارتقى للبحوث والدراسات الاقتصادية ،العدد 2،المجلد 2،مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3،ديسمبر2021،ص40

[3] وضاح نجيب رجب ،مرجع سابق ،ص 31

[4] وضاح نجيب رجب ،مرجع سابق ،ص 32

ب-عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور ،أي تفقد السلطتها على الشعب .

ج- الحروب المدمرة .

د- لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد.

***التضخم الزاحف او المتسلق :** ويسمى أيضا التضخم المعتدل ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما أحاديا [1]. فالزيادة في الأسعار في هذا النوع تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة فهي لا تتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل. ويسبب هذا النوع من التضخم :[2]

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم ،دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

2- **من حيث تدخل الدولة به:** وينقسم إلى نوعان وهما

- **التضخم الطليق (المكشوف):** ويسمى أيضا بالتضخم المفتوح وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة. وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العام[3]. وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناءً على ارتفاع الأسعار يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية.

---

[1] رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه "آثاره وسبل معالجته ،سلسلة كتيبات تعريفية ،العدد 18،الإمارات العربية المتحدة ،صندوق النقد العربي ،2021،ص 10

[2] وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره ،ص 34

[3] حميد عزري ،أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017))،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMDفي العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي تطبيقي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2019-2020،ص 81

- **التضخم المكبوت (المقيد):** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا الحد للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع ، ومن ثم حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارهما غير المواتية [1]. وهو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضا بوسيلة أو بأخرى ،لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة [2]. كما هو نتيجة سياسية تضعها الدولة وتهدف من ورائها إلى تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام نظام التسـيير الجـبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة فيظهر الاستقرار النقدي لكنه عندما تنخفض درجة الرقابة يظهر بصورة سريعة ومفاجئة معدلات تصل الى 50 % مثلا او أكثر ظهور الفقر المدقع والغنى الفاحش .[3]

3-من حيث المنشأ: وينقسم هذا النوع حسب منشأ هذا التضخم :

- **التضخم الطلبي:** وهو الارتفاع الحلزوني في الأسـعار بسـبب زيـادة الطلـب عـن العـرض . وينشأ هذا التضخم في فترات السلم حيث يتفاءل رجال الأعمال نحو المستقبل فيزيدون من الطلب على عوامل الإنتاج. وأما في الحرب فينتج هذا التضخم نتيجة الطلب الزائد من قبل الحكومة. والذي يتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي يكون تعويض هذا الإنفاق عن طريق زيادة كمية النقود المصدرة وإن زيادة الطلب الحكومي مع محدودية العرض الكلي يؤدي هذا إلى زيادة الأسعار بشكل تضخمي . ينتج هذا التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى ، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي ، فيختل التوازن الكلي وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الإرتفاع . [4]
- **التضخم التكالفي :** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج (السلع ، المواد الخام ، الوقود ، الأجور أو غيرها) وبالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج [5]. ويحدث نتيجة زيادة أسعار الخدمات وعوامل

---

[1] رانيا الشيخ طه، مرجع سبق ذكره ،ص 10

[2] – واضاح نجيب رجب ،مرجع سبق ذكره ،ص 34.

[3] – محمد عرابي ومحمد الطاهر قادري ،أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،مجلد 6،عدد2، جامعة الجلفة ،الجزائر ،2020 ،ص 162

[4] – رانيا الشيخ طه ،مرجع سبق ذكره،ص11

[5] – نفس المرجع السابق ،ص12

الإنتاج بنسبة اكبر من الإنتاج الحدي لهم ،مما يؤدي إلى زيادة الأسعار . وأخيرا : ان التضخم التكالفي ينشأ من قبل البائعين (بائعي خدمات عوامل الإنتاج) وأما التضخم الطلبي فينشأ من قبل المشتري.

- **التضخم الطبيعي :** يحدث نتيجة الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين والعواصف القوية و انتشار الأمراض والأوبئة ...الخ ،كما حدث في نهاية سنة 2004 في الزلزال والمد البحري تسونامي حيث الزيادة في الأسعار بمستوى عالي جدا في دول جنوب شرق أسيا ، أو لظروف سياسية مثل حدوث الثورات ، والحروب ، كل هذه الأسباب غير الاعتيادية تكون محفزا جيدا لظهور بوارد تضخمية ، ففي ظروف ففي ظروف الحرب يلاحظ تزايد في الإنفاق العام من طرف الحكومة ، حيث يتم التركيز على المشاريع الحربية على حساب المشاريع المدنية ، مما يؤدي إلى انخفاض السلع الاستهلاكية والغذائية في الأسواق ، ومن ثمة ترتفع الأسعار ، كما تتميز هذه الفترة (فترة الحرب) بقلة اليد العاملة وضعف الإنتاج وتسيطر الأفكار الوطنية والتضامنية لدى الأفراد تضامنا مع الحكومات وإجراءاتها بما فيهم الطبقة العاملة ، وقد تصل درجة التضامن بين الأفراد والسلطة إلى حد تجميد الأجور ، ان ارتفاع الأسعار في ظل هذه الظروف يطلق عليه بالتضخم الاستثنائي وماعدا ارتفاع الأسعار الناتج عن الظواهر الطبيعية والاستثنائية أو السياسية فإن التضخم الذي يحصل فهو دور (حركي) ، يرتبط مباشرة بالدورات الاقتصادية.[1]

4- **من حيث طبيعة القطاعات الاقتصادية :** تختلف الاتجاهات التضخمية باختلاف القطاعات الاقتصادية الموجودة ، فالتضخم الذي يوجد في سوق السلع يختلف عن الموجود في سوق عوامل الإنتاج .

4-1- **التضخم في أسواق السلع:** حسب كيتر هما نوعين :

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستهلاك فيعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار .[2]
- **التضخم الرأسمالي :** هو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستثمار فيعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها .

4-2**التضخم في سوق عوامل الإنتاج :**

[1] Yves CROZET ،Inflation ou déflation ،NATAN**3** ،eme édition ،**1988**،p11

[2]- نبيل الروبي، نظريات التضخم ،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،طبعة 2 ،1984 ،ص28

- **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع عندما تحدد الأسعار خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق حيث أن زيادة هامش الربح عن كل ارتفاع في الطلب أو الأجور .
- **التضخم الداخلي:** يحدث بسب الزيادة في نفقات الإنتاج كأجور العمال حيث يرى كيتر انه عندما تتساوى نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإنه قد تحصل حالة من التوازن فنشأ هذا النوع من التضخم.

المطلب الثالث : أسباب التضخم وآثاره

الفرع الأول : أسباب التضخم

إن كثرة وتعدد محاولات الاقتصاديين لوضع تعريف لظاهرة التضخم، تسفر عن تعدد الآراء حول الأسباب المؤدية لحدوثه، فهناك من يرى أن تلك الأسباب تستتر خلف جانب الطلب، والبعض الآخر يرى أنها تستتر خلف جانب العرض، وفي الدول النامية هناك من يرى أن الاختلالات الهيكلية التي تميز اقتصاداتها هي السبب الحقيقي لظاهرة التضخم في بلاده. يمكن إرجاع ظاهرة التضخم لعدة أسباب والتي يرى فيها بعض الاقتصاديين على أنها لظاهرة أو نتائج لظاهرة التضخم أكثر مما هي أسبا لها وفيما يلي نعرض بإيجاز هذه الأسباب : [1]

1) أحد أهم أسباب التضخم يتمثل في التوسع النقدي التي تلجأ إليه الحكومات ، حيث تقوم بإحداث عجز في الميزانية أي توسع في الإنفاق العام يمول عن طريق إصدار نقدي وذلك لكون الإيرادات العامة المتاحة من الضرائب والرسوم أحد والقروض العامة لا تغطي الإنفاق العام ، ويعتبر هذا السبب عاملا مشجعا لتحقيق عملية التنمية ، ففي ظل قصور الإيرادات العادية تلجأ الدولة إلى تمويل مشاريعها بواسطة إصدار نقدي جديد أو توسع في الائتمان المصرفي من طرف البنوك وهذا بالضبط ما يعرف ب " التمويل بالتضخم " ويعتبر هذا السبب من أحد العناصر التي يقوم عليها التعريف المالي للتضخم وعلى خلاف التعريف الاقتصادي الذي يقوم على أسباب هيكلية ترتبط بالبنية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة.
2) يعود السبب الثاني لعدم توافق كل من العرض والطلب على السلع والخدمات ويكمن هذا الاختلال في زيادة الطلب على مجموع السلع والخدمات الناتجة عن الزيادة في حجم السكان والهجرة من الريف إلى المدينة ، دون ان يقابل هذه الزيادة عرض إضافي في السلع والخدمات وهذا ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع ، وقد يرجع ندرة العرض في بعض الحالات إلى ظروف الطبيعية مثل الكوارث الطبيعية ولكن التضخم في هذه الحالات يكون استثنائيا وظرفيا يزول بزوال هذه الحالة ، وفي حالات أخرى يكون عامل الزمن هو المسؤول

[1] غازي عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، باتنة ،1986،ص22

عن ارتفاع الأسعار المؤقت للسلع وهذا بسبب تخلف إجراءات التعديلية المطلوبة على العرض لمواجهة الطلب .

3) يرجع البعض أسباب التضخم إلى عوامل اقتصادية واجتماعية مثل ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق زيادة الإنتاجية يؤدي هذا إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة حيث يحصل خلل بين ما تقدمه عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات بين ما تتطلبه هذه العوامل من نفقات وتكاليف، ومن أمثلة هذه العوامل المتسببة رفع أجور العمال (العمالة) بحيث يترتب على رفع معدلاتها ارتفاع عام في مستوى الأسعار في ظل ثبات مستوى الإنتاج. ويرى أصحاب هذا التحليل أن أسباب التضخم لا ترجع إلى أسباب هيكلية تتعلق بالبنيان الاقتصادي ويحدث التضخم وفق هذا السبب بالنسبة لدول المتقدمة عندما يصل الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل ، أما بالنسبة الدول المتخلفة عندما يكون هناك جمود في البنيان الاقتصادي وارتفاع في مستوى تكاليف الإنتاج ..الخ.

3- **العجز في الموازنة العامة** : العجز في الموازنة العامة يعني زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، وتمويلها هذه النفقات في مرحلة التشغيل الشامل عن طريق الاقتراض من البنك الدولي ،وذلك عن طريق الزيادة في إصدار النقود. وتعود أسباب عجز الموازنة إلى زيادة النفقات العامة كما ذكرت آنفا، لكن ما هي أسباب زيادة النفقات العامة :[1]

- تزايد عدد السكان مع عدم تزايد قطاعات الإنتاج والاستثمارات.
- الزيادة في تشغيل الأيادي العاملة ولا سيما عند عدم وجود توسع في المشروعات العامة.
- الزيادة في خدمات الدفاع والتجهيزات العسكرية
- التوسع في الإعانات التي تقدمها بعض الدول
- الإسراف الذي ساد في أغلب بلاد العالم

الفرع الثاني : آثار التضخم

من الملاحظ أن الضرر الذي يسببه التضخم يؤثر على الدول والأفراد ،فبالنسبة للدول يكون أثر التضخم كبيرا على الدول ذات الاقتصاد المتواضع وغير القادر على النهوض عند أي صدمة من الصدمات الاقتصـــادية لذلك تكون دول العالم الثالث من أكثر الدول تضررا بالتضخم .وأما بالنسبة للأفراد فجميعهم يتضررون مـــن

[1]- ف اينكين ،الأزمات النقدية في الغرب ،ترجمة غسان رسلان، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،دمشق ،1967،ص 43

التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة . وبناء على هذا ادرس اثـــر التضـــخم في اتجاهيـــه الاقتصادي والاجتماعي.

أولا :آثار التضخم اقتصاديا

تتجلى آثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي ولاسيما أن أخطار التضخم أول ما تظهـــر اقتصاديا ، وحتى تمتد جذوره الى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها ،وعليه نذكر اهم آثار التضخم اقتصاديا في ما يلي :

1-أثر التضخم على الأسعار :

إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار أثر للتضخم وليس هو التضخم بذاته (بالرغم مما مر معنا سابقا أن تعريف التضـــخم الســـائد والأكثر انتشارا هو ارتفاع المستمر في الأسعار) إذ إن التضخم هو الخلل بين الطلب الكلي والعرض ،ويؤدي هذا الخلل إلى ارتفاع مستوى الأسعار .ومن المهم معرفة الارتفاع التضخمي للأسعار و الارتفاع المصـــاحب للتوسع ،وذلك لأن الارتفاع التضخمي ظاهرة غير مرغب بها ،في حين أن الارتفاع المصاحب للتوسع ظاهرة عادية ومقبولة في الأوساط الاقتصادية ،ولا يجب التوجه نحو استبعادها بخلاف الارتفـــاع التضـــخمي الـــذي يستوجب شد السواعد وتوجيه الإمكانيات والقدرات نحو استبعاده والتخلص منه ما أمكن .[1]

2- أثر التضخم على الإنتاج : ينتج عن التضخم آثار سلبية على الإنتاج ،حيث إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات الأرباح للمنتجين ،ولكن يلاحظ وجود تراجع في الأرباح الصناعية مع تزايد أربـــاح التجارة مما يدفع المنتجين نحو التجارة أكثر من الصناعة فيعمدون إلى تخصيص قسم كبير من فوائضهم الماليـــة للمضاربة بدلا من الاستخدام المنتج للادخار .[2]

3- أثر التضخم على الأجور: تتراجع الأجور عن المستوى العام للأسعار حيث إن ارتفاع الأسعار يزيد من ثروة الملاكين ورجال الأعمال في بادئ التضخم وما يبرحون عند توجههم إلى العمل التجاري وترك العمل الإنتاجي ،الكثير منهم يسقط في هاوية التغيير وربما إلى إفلاس العدد الكبير منهم والمتمثلين في صغار الملاكين أي الطبقات الوسطى وما تلبث هذه الطبقة إلى أن تنسحق ويرجع أفرادها إلى عمال وفقراء وأما أصحاب الدخول فينقسمون الى قسمين:

---

[1] – النقود والمصارف د كمال شرف ،مطبعة جامعة دمشق ،1981،ص 208

[2] – علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري ،دار الرضا ،دمشق ،طبعة 1، 2000، ص 250

*أصحاب الدخول الثابتة.

*أصحاب الأجور والمرتبات.

شكل 02: أثر التضخم على الأجور

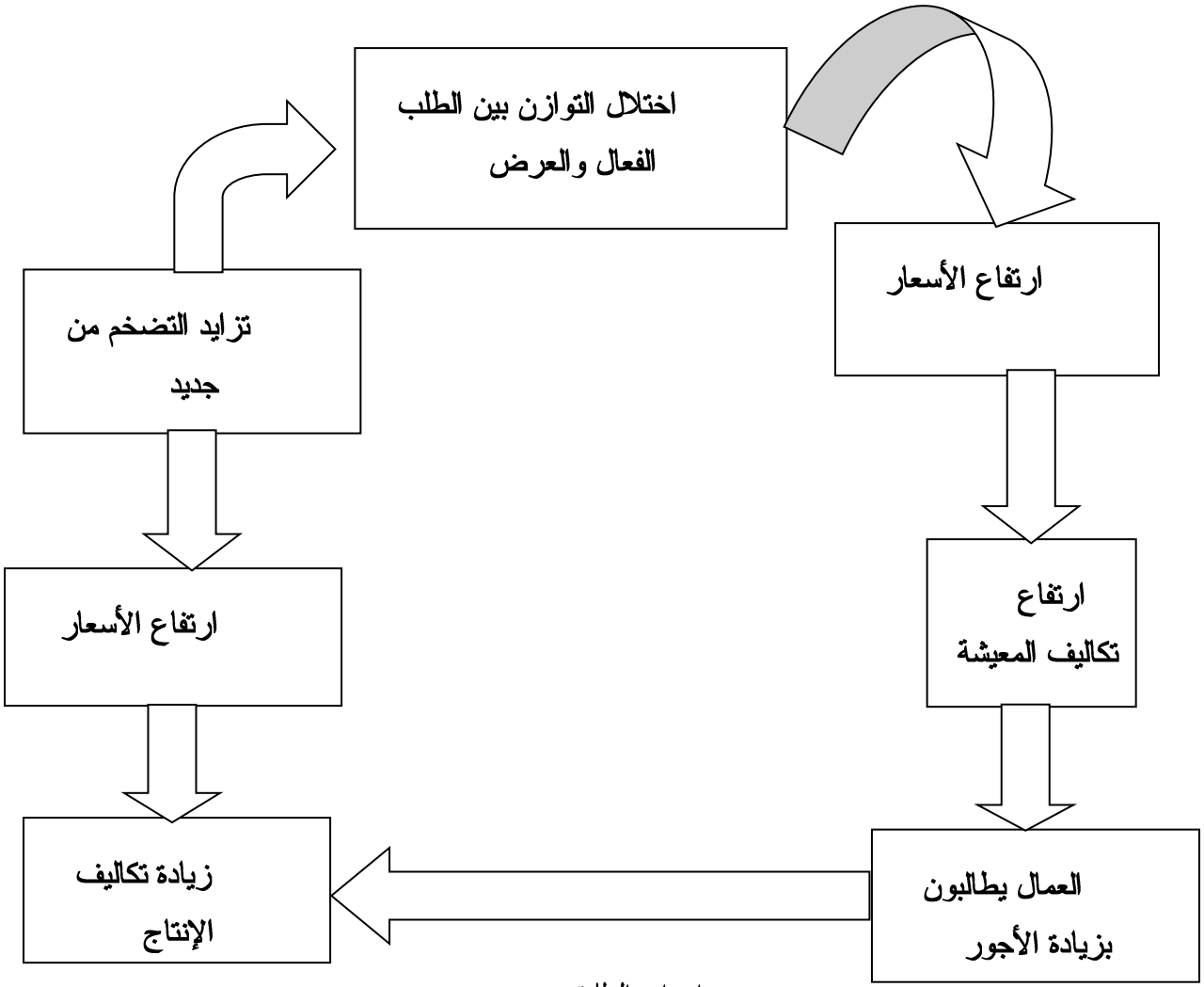

من إعداد: الطلبة

4-**آثر التضخم في انتشار البطالة:** يرى العالم كينز أن النمو السكاني ممثلا بزيادة القدرة الشرائية حافز للاقتصاد من خلال زيادة الطلب على سلع الاستهلاك وعلى الاستثمار مما يؤدي إلى انتعاش المجتمع وزيادة التشـــغيل

والقضاء على البطالة . وأنه للقضاء على التضخم يجب أن تضحي الدولة بقبول البطالة، وللقضاء على البطالة يجب قبول الدولة بمعدل التضخم[1]

5- أثر التضخم على النمو الاقتصاد: تأثير التضخم السلبي على الاستثمار وأنواعه، حيث تزداد التكاليف ويضطر المستثمر لرصد مبالغ إضافية لتغطية الفروقات في الأسعار ويتجه المستثمرون إلى القطاعات الخدمية والعقارات والمباني والمجوهرات والعملات الأجنبية ،هذه إذ لم يمتنع المستثمرون على الاستثمار والتوجه إلى بلاد أكثر أمنا اقتصاديا [2]. ونتيجة لزيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية يزداد العجز في ميزان المدفوعات الذي تتطلب مواجهته إما استنزاف احتياطات البلاد من ذهب والعملات الأجنبية أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ، أو تصفية ما تملكه الدولة من أصول في الخارج إذَا إن التضخم يسبب توقف النمو الاقتصادي وتباطؤه.[3]

ثانيا :آثار التضخم الاجتماعية

يؤدي التضخم دورا كبيرا في التغيرات، وفي هذا السياق نذكر:

أ-أثر التضخم في التمايز الاجتماعي :

إذا استمرت الموجات التضخمية لفترات طويلة، لا يلبث أن تؤدي إلى تغيرات اجتماعية في بناء الطبقي للمجتمع . وهذا يؤدي إلى تحولات كبيرة في بنية المجتمع الطبقي، حيث يتكون المجتمع من طبقة سيادية غنية تظم كبار الملاكين والتجار المسؤولين والطبقة المتوسطة تضم صغار الملاكين والطبقة دنيا تضم الفقراء وذوي الدخول الثابتة والموظفين ،وبالتالي نجد تدهور جليا في الطبقات الثانية والثالثة ،بينما تزداد الطبقة الأولى غنى وأملاكً. وأهم ما في هذا الأثر من أهمية، هو أن التضخم يقوض الطبقة الوسطى وهي الطبقة الفعالة في المجتمع، فهي التي تؤمن الطبقة الفقيرة في الأعمال، وهي التي تفتح فرص عمل للفقراء ،وأما تقويض الطبقة الوسطى فمن خلال ابتلاع مدخراتها وبالتالي تضيع عبثية اللحاق بارتفاع الأسعار.[4]

---

[1]- زكي العربي ،أفكار مستقبلية للخروج من مأزق البطالة العالمية ،طبعة 2 ،دار الكتاب العربي ،1985،ص 126.

[2]- علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، دار الرضا، دمشق ،سوريا، طبعة 1، 2003، ص ص 250-251

[3] MILTON FRIEDMAN ,MARKUET USE OF SOCIAL EVOLUTION ON THE QUITO POLICY REPORT,VOLUMER 10,NO 6, November_Decemb er1988

[4]- رمزي زكي وأخرون ،التضخم في العالم العربي ،بحوث ومناقشات اجتماع عقد في الكويت ،دار الشباب، نيقوسيا ،قبرص ،طبعة 1،سنة 1986،ص 227

ب-أثر التضخم على الأخلاق: يؤثر التضخم على الأخلاق الإنسانية من جانب المعاملات الاقتصادية كالبيع والشراء والربح الفاحش، وبيع السلع المغشوشة، وغش الآخرين ....إن أكثر ما يحدثه التضخم بسبب هـــذه التصرفات الرشوة والفساد الإداري ويشمل الطبقتين الفقيرة والثرية.

ج-أثر التضخم على قيمة العلم والعلماء

إن التضخم يعبث بالاقتصاد بتدهور القوة الشرائية للعملة، وعجز ميزان المـــدفوعات، وبـــطء في مشروعات الإحلال والتجديد كتبين لانهيار سعر صرف العملة أمام العملة الأخرى، مما يؤدي إلى عجز البلدان المصابة بالتضخم ومنها الدول العربية عن إيجاد فرص عمل جديدة واستثمارات جديدة ،وتركز الخـــرجين في القطاعات الحكومية فقط ، ذات الرواتب الأدنى. الأمر الذي يدفع الخرجين إلى البحث عن عمل آخر في قطاع الخدمات وامتهان مهن تعاني من مشكلة الندرة ، ومن احترام للعلم الذي يحمله ذلك الخريج ،كـــل ذلـــك للحصول على عائد أفضل ودخل أفضل .[1]

د-أثر التضخم على ثقافة المجتمع وأفكاره :

يؤثر التضخم بشكل أو بآخر على المجتمع وأفكاره عاداته ومبادئه وذلك من خلال :

أولا : يسبب التضخم ظهور فئات اجتماعية غنية "كما ذكرنا سابقا ظهور طبقتين الأثرياء والفقراء" تقلـــد المجتمعات الأخرى في مأكلها ومشربها وملبسها .

مثلا :في بلاد العربية تتجه الفئة الغنية نحو تقليد الغرب في ثقافته وأخلاقه ، وعندما تزيد طبقة الأثرياء بسبب التضخم تكثر هذه الثقافة وتسود في مجتمعاتنا العربية فتؤثر على المجتمع والحالة الاجتماعية ككل .[2]

ثانيا : يسبب التضخم سيادة الأفكار المشوهة بين المجتمعات ولاسيما الموجهة من الدول المتقدمة اقتصادياً نحو الدول المتخلفة اقتصادياً .

مثلا : ما تبثه الدول الغربية من أفكار نحو البلدان العربية ، تحاول من خلالها شغل الفكر العربي بأفكار مغلوطة مسمومة، منها مشكلة تزايد السكان فتجد أن أفكار الغرب في الاقتصار على ولد أو ولدان هي الســـائدة في مجتمعاتنا اليوم بحجة ان تزايد السكان السبب الأرجح في التخلف الاقتصادي .[3]ا

---

[1]- وضاح نجيب رجب ،مرجع سبق ذكره ،ص 110

[2]- رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي، مرجع سابق، ص 228

[3]- زكي العربي، أفكار مستقبلية للخروج من مأزق البطالة العالمية، ص 130.

المطلب الرابع :مؤشرات قياس التضخم وكيفية معالجته

الفرع الأول : مؤشرات قياس التضخم

نظرا للأثار السلبية المترتبة على التضخم ، تهتم الجهات المعنية في الدولة عادة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية للتعرف على كيفية تطور الأسعار خلال مرحلة زمنية ما التي تعرف في هذه الحالة " بفترة مقارنة " التي يتم تحديثها بشكل دوري في الغالب كل خمس سنوات . هناك عدد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم بما يشمل :

1- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)**: ويعتبر واحدا من أهم وأكثر الأدوات الإحصائية التي تستخدم لقياس التضخم في دول العالم .يتمثل الهدف الرئيس من احتسابه في رصد واقع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يترتب عليها من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات [1]. ويتم قياسه عن طريق الخطوات التالية:

- تحديد مجموعة من السلع الأكثر استهلاكا أفراد المجتمع (كالسكن ، والغذاء ، والأدوية ، والتعليم وغيرها) بما يمثل السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك المتوسط . إيجاد أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة لنقطة زمنية.
- حساب تكلفة سلة سلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة
- تحديد سنة واحدة كعام الأساس، كمعيار للمقارنة مع السنوات الأخرى .
- حساب مؤشر أسعار المستهلك عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس ×100.

مؤشر أسعار المستهلك = سعر سلة السلع والخدمات / سعر سلة سنة الأساس * 100

1- **الرقم القياسي لأسعار المنتجين :** يقيس التطور في مستوى أسعار البيع ما بين المنتجين المحليين مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات الإنتاج)،وبعض الخدمات .

[1]- المركز الإحصائي، التقرير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر، (2018).

2- **مكمش الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل الدولة ويعكس بشكل رئيسي مدى تأثير القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) بالتغيرات في مستوى العام للأسعار ،يتصل هذا بسلسلة أوسع من السلع والخدمات في الاقتصاد مقارنة بكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والمنتجين [1]

الفرع الثاني :كيفية معالجة التضخم

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوع التضخم الذي يظهر فيه وأسبابه، فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من المعروض السلعي ، يعتقدون ان معالجة التضخم تتطلب من الدولة والسلطات الاقتصادية أن تتخذ أو تعتمد سياسات نقدية ومالية انكماشية لمعالجة تلك الظاهرة الخطرة ، تلك السياسات التي تتمثل في جوهرها في الحد من التدفق النقدي ، كتقليص الإنفاق الحكومي ومعالجة عجز الميزانية ليس بإصدار المزيد من النقود وإنما من خلال طرح السندات الحكومية كوسيلة لسحب جزء من المعروض النقدي المتداول، كما يمكن للبنك المركزي يلعب دور في هذا المال من خلال تأثيره على نشاط البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية يهدف إلى تقليص حجم الائتمان ، مع اعتماد سياسة معينة في مجال سعر الفائدة ، كما يمكن ان تلعب السياسة المالية دورها هذا الفاعل هذا المال ، وذلك من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام وبذلك الشكل الذي يحد من زيادة الطلب.

أما البعض الأخر والذي يرى بأن التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية في الجسم الاقتصادي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية فإن يرون بأن التضخم الهيكلي ضرورة لابد من في الاقتصاديات النامية ، وإنما ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب ،وعلى هذا الأساس يعتقد هؤلاء ، ان السياسة الفعالة لمعالجة التضخم تتمثل في التركيز على معالجة المشاكل التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد القومي وخاصة القطاعات الإنتاجية مثل معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الذي قد يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصاديات النامية ، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة ما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وإتباع أسلوب الحماية الصناعية الوطنية من منافسة السلع الأجنبية ، كما يرون ضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج القومي وتنويعه من اجل تنويع مصادر الدخل القومي . كما ان معالجة التضخم تتطلب اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور وفي توزيع الدخل بذلك

[1] UNESCWA,2021,(GDP Price Deflator)

الشكل الذي يكون أكثر عدالة ولصلح السواد الأعظم من أجل تقليل التفـــاوت الحضـــاري والاقتصـــادي والاجتماعي والثقافي بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد.[1]

الفرع الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

أولا : النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي :

ويتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي بوتـــائر لا تناسب مع زيادة العرض الكلي وبالتالي تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وقد فســـر الاقتصـــاديون الكلاسيكيون ارتفاع الطلب التضخمي استنادا الى نظرية كمية النقود بزيادة كمية النقود في التداول أكثر ممـــا يحتاج له تبادل السلع والخدمات المنتجة ، إلا ان أزمة الكساد العالمية في الثلاثينيات من القرن الماضـــي أدت الى التشكيك في نظرية كمية النقود هذه **quantity theory of money** لعدم توافق الدلائل الإحصائية معها فاستبدلت بالنظرية الكيترية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل والإنفاق الكلين ، فإذا ما ارتفعت تدفقات الدخل والإنفاق الى مستوى أعلى مما يسمح به الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من إنتاج ، فإن أســـعار السلع والخدمات سوف ترتفع وبالتالي تؤدي الى تفشي ظاهرة التضخم بديلا للبطالة ، فإذا ما أردنا الحد مـــن ارتفاع الأسعار لابد من تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي الى انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة .[2]

ثانيا : النظريات التي تؤكد على جانب العرض

يتضح مما تقدم ان النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيرا كـــاملا في جميع الفترات التي يحصل فيها التضخم، ولذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثل في نظريات اخرى تؤكد علـــى جانب العرض وتكاليف الإنتاج. إن نظرية التكاليف في التضخم **cost push theory** او نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف هي ليست بالنظرية الجديدة ، وأول من قدم تحليلا علميا لهذه النظرية الاقتصادي الانجليزي الشهير جون م.كيتر في سنة 1930 الذي ميز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما : الارتفاع الذاتي والارتفاع المحفز ويؤدي الارتفاع الأول الى زيادة سابقة ومحفزة في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة ، أما الارتفاع الثاني فهو ناتج عن زيادة سابقة ومحفزة في الأسعار ، حيث من الطبيعي ان يطالب العمال برفع أجورهم تجاه الارتفاع السابق في الأسعار من أجل المحافظة على مستوى معيشتهم الحقيقي، الا ان كيتر لم يقدم أي شرح

[1] – محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة، عمان،2007،ص ص189–190

[2] – عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004،عمان ،اردن ،ص 451

تابع لهذه البادرة الأولية في كتابته اللاحقة ، وعلى العكس نجد مؤيدي النظرية الكيترية في الاستخدام ، يميلون الى تأكيد على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم .وتتخلص نظرية التكاليف بأن الأسعار العام هو ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة وفي الأجور خاصة . وقد استخدمت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع البطالة في أن واحد ، ويلاحظ من هذا الشكل بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي (AS) مع بقاء الطلب الكلي ثابتا فترتفع من الأسعار من(p)إلى (pi) وينخفض الناتج القومي من (NP)إلى (NPI) فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام على التضخم

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التضخم

يتفاوت أثر الإنفاق العام على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصاد الكلي في المجتمع والملاحظ بصفة عامة ان زيادة الإنفاق العام خلال فترات الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي يكون اثرها ضعيفا على الأسعار بعكس الحال في فترات الرواج الاقتصادي، ولعل هذا التفاوت هو السبب الرئيسي لإبداء النصح بزيادة الإنفاق العام في فترات الحبوط الكساد والدعوة إلى خفض الإنفاق في فترات الرواج الإنعاش. يؤدي توجه الإنفاق العام لزيادة الاستثمار الى تغيرات هيكل الأسعار تختلف عما إذا وجه الإنفاق العام لزيادة الاستهلاك، فالإنفاق الذي يعمل على زيادة وسائل الإنتاج كالاستثمار في تنمية القوى الكهربائية، أما الإنفاق الحكومي الذي يعمل على زيادة الاستهلاك فإنه يؤدي الى رفع أسعار المنتجات نتيجة لتوسع الطلب عليها، ومن الواضح أن هذه الزيادة النسبية في أسعار بعض المنتجات قد تأخذ في الهبوط إذا ما حفز ارتفاع الأسعار بعض المنتجين على التوسع في الإنتاج .[1]

وحيث تؤثر طبقا للسياسة المالية المطبقة للتحكم في المستوى العام الأسعار لمعالجة الفجوات التضخمية او الانكماشية حسب النشاط الاقتصادي وطبيعة البلد مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي حتى يكون الأثر فعال فمثلا إذا تم التوسع في الإنفاق عن طريق التمويل بالتضخم أو عن طريق القروض الجهاز الإنتاجي غير مرن فسيؤدي الى زيادة الفجوة وارتفاع المعدل العام للأسعار ، أما اذا تم تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص الى الإنفاق العام فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل .

المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي في محاربة التضخم

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة ، حيث يؤدي التضخم في حجم العمالة في المؤسسات الحكومية الى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في حجم والمترتبات في الميزانية العامة كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسرة الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة الى زيادة حجم الإنفاق العام .

[1]– هجيرة ديلمي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم – اشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988– 2007) رسالة ماجستر، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص 77–78

وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هام في ميزانية الدولة وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزء هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنيـــة التحتيـــة كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها .يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية في الحد من التفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال ضغط الإنفاق العام في خفض حجم الطلـــب الكلي على السلع والخدمات ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية ضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطـــاع الخـــاص مـــا عـــدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة أما البلدان النامية فتلجا الى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي في علاج الضغوطات التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على سلع والخدمات .[1]

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

تناولت أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين النفقات العامة والتضخم أو أحد جوانبها فيما يلي :

الفرع الأول : - دراسة مقراني حميد 2015 بعنوان أثر الإنفـــاق علـــى معـــدلي البطالـــة والتضـــخم في الجزائر(1988-2012) ، والتي هدفت حول قياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر وتمثلت عينتها في 40 عينة واستخدمت الأدوات القياسية والإحصائية لجمع بيانات وفق المنـــهج الإحصـــائي والقياسي وكان أبرز نتائجها انه يوجد علاقة طردية ضعيفة بتأخير واحد بين الإنفاق العام ومعدل التضخم ، وان هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة بتأخير ، فإذا ارتفعت النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة ، يرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها ، أي أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينـــة يؤدي الى انخفاض معدلي البطالة وزيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية .

الفرع الثاني :- دراسة بن يوسف نوة 2016 بعنوان تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراســـة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1970-2012 والتي هدفت حول قياس العلاقة السببية بين التضخم وبعـــض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري وهدفت أيضا الى ابراز اهم المتغيرات الاقتصاد الجزائري وتمثلت عينتها 41 عينة واستخدمت ادوات اسلوب التحليل الكمي ودراسات قياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لجمع البيانات وفق المنهج الإحصائي صندوق النقد الدولي وكان ابرز نتائجها نظام الأسعار في

[1]- مقراني حميد، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 31.

الجزائر كان أهم مصدر للتضخم في الجزائر ، وهذا لانعدام التنسيق بين التنمية الاقتصادية وسياسة الأسعار المتبعة وأظهرت نتائج اختبار تكامل المشترك لجوهانسون لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة ، ان هناك تكاملا مشتركا من الدرجة الأولى وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي ، معدل البطالة ، معدل الفائدة ، معدل تغطية الصادرات والواردات ، وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) ، أي انها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل .

الفرع الثالث : دراسة سلام الشامي (2004) بعنوان تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990- 2009) والتي هدفت الى توضيح العلاقة ما بين الإنفاق العام والتضخم في الإقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وتمثلت عينتها واستخدمت ادوات الوصفية والكمية لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي ومن ابرز نتائجه انه يوجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الانفاق الحكومي الى التضخم في الاقتصاد الليبي وان الأثر الرئيس ينبع من الإنفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا في الفترة محل الدراسة وان التزايد في الرقم القياسي الأسعار بمعدل موجب كان نتيجة للزيادة في نمو الإنفاق العام .

الفرع الرابع : دراسة بكرين رحاب عبد الرحمان الساير(2015) بعنوان دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000- 2013) والتي هدفت حول توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان وعرض الوضع القائم في للتضخم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية ، واستخدمت أدوات احصائية لجمع البيانات وفق المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي ومن ابرز نتائجه : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان .لتأكيد هذه العلاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم تمت صياغة المعادلة أدناه :

$$\gamma = 4.102 + 0.001x$$

بمعنى ان قيمة التضخم تكون 4.014 عندما يكون الإنفاق الجاري يساوي صفر ، يزداد التضخم بمقدار 0.001 عندما يزداد الإنفاق بمقدار وحدة نقدية واحدة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم .

– الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والاعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم في السودان .

– توجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية والاحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم في السودان .

الفرع الخامس : دراسة (2015) **Mohsen.M .Ahmed .s.** بعنوان تحليل طبيعة العلاقة بين النقود ، الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (1959-2010) وقد توصلت الدراسة الى أنه للنمو الكبير في كمية النقود تأثير كبير وإيجابي على معدل التضخم واستخدمت ادوات القياسية واقتصادية لجمع البيانات وفق المنهج القياسي والاقتصادي ، وأظهرت النتائج الدراسة أن معدل نمو عرض النقد له تأثير كبير وإيجابي على التضخم ، أما معدل نمو الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف لم يكن له تأثير كبير على التضخم لذلك توصي هذه الدراسة بمراقبة التضخم من خلال انخفاض معدل نمو السيولة وأسعار الطاقة .

خلاصة الفصل:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة الى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها ، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما إذ يعتبر أحد أبرز محركات الإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية و الإجتماعية من جهة ومن جهة أخرى ستسعى لتأثير على مسار النشاط الإقتصادي ومعالجة التقلبات الإقتصادية (التضخم)بشكل يضمن الإستقرار . وعليه فإن التضخم ظاهرة مؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد الوطني أو بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع ، لذا كان لا بد من اتخاذ الإجراءات والسياسات الازمة لتصدي لهذه الظاهرة.

ويعتبر الإنفاق العام والتضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية والأمور الضرورية التي حظيت باهتمام العديد من صانعي السياسات الاقتصادية ونظرا لأهميتها الكبيرة ولنتائجها وانعكاساتها الايجابية والسلبية في الجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأن الفهم الحقيقي لهذه المتغيرات يؤدي الى معرفة كيفية التحكم فيها . لهذا قمنا في هذا الفصل بتحليل الإطار النظري للتضخم والإنفاق العام بمحاولة تقديم وتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المتغيرات انطلاقا من التعاريف الخاصة بالإنفاق العام وكذا التعارف بالتضخم .اي يمكن الإقتصار على مفهوم النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عامة بغرض تحقيق مصلحة عامة ، وقد تعددت تقسيمات النفقات العامة ، لعل أبرزها التقسيمات العلمية والوضعية كما يوجد أسباب ظاهرية أدت الى زيادة النفقات العامة تتمثل في تدهور قيمة العملة ، اختلاف طرق المحاسبة المالية ، زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها كما أن هناك أسباب فعلية لهذه الظاهرة تتمثل في أسباب اقتصادية واجتماعية ومالية ..الخ .

كما تطرقنا إلى تعريف التضخم على أنه عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي الى زيادة في الأسعار وكان تفسير التضخم قبل الكساد العظيم يتم في إطار المدرسة الكلاسيكية ، حيث تعتبر أن زيادة بين كمية النقود تؤدي الى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة ، وبعد 1929 اعتبر " كينز " ان التضخم يتحكم فيه مستوى التشغيل بالاقتصاد .

ويترك التضخم أثار عدة على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للدولة ، لذلك وجدت العديد من السياسات التي قد اتخذها الدولة للحد من ظاهرة التضخم ، تأتي في مقدمتها السياسة النقدية والسياسة المالية .

الفصل الثاني:

تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم من واقع الاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني: تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم من واقع الاقتصاد الجزائري

تمهيد

سوف نتطرق في هذا الفصل الى الجانب القياسي والتطبيقي حيث سنقوم بالإحاطة على متغيرات الدراسة لدولة الجزائر وكذا تقسيمها وتجزئتها الى متغيرات ثانوية للفهم الصحيح للعلاقة وتفصيل المتغيرات الأشد تأثيرا ، حيث سنقوم أولا بعرض المتغيرات وكذا القيام ببعض الاختبارات الإحصائية والاقتصادية والتعليق عليها ومن ثم سنباشر بعرض تطورت هذه المتغيرات وبالطبع سنقوم بعرض أدوات هذه الدراسة ومن ثم مصادر تجميع تلك البيانات المستخدمة ، وبعدها سنباشر في فحوى الدراسة وبناء النموذج الخاص بالدراسة وذلك أولا عن طريق إختبار استقرارية النموذج ومن ثم المرور بالمشاكل الاقتصادية ، وكذا اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وحينئذ سوف نقوم بإستنتاج العلاقة السببية ومحاولة فهم التأثير وكذا تحليل دوال إستجابة الصدمات .

وقد قسمنا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الاول : الأدوات ومصادر المتغيرات**
- **المبحث الثاني : دراسة العلاقة بين المتغيرات**

المبحث الأول: الأدوات ومصادر المتغيرات

سوف نقوم بعرضنا في المبحث الاول الأدوات التي سنستعملها في نموذجنا والمنهجية الخاصة وكذا المصادر التي تم إتباعها في الحصول على بيانات المتغيرات

المطلب الاول: الادوات والطريقة

سوف نقوم من خلال دراستنا على تحليل العلاقة بين المتغيرات وبالتالي علينا إستخدام الطرق الكمية والبرامج الإحصائية والقياسية المناسبة وذلك يتجلى بإستخدام برمجية eviews

حيث يعتبر برنامج أحد البرامج المتقدمة والمستخدمة في إجراء التحليل القياسي وكذلك في عمليات بناء وتقدير ودراسة النماذج الاقتصادية، ويعد هذا البرنامج مفيد وذو نتائج متميزة جداً للباحثين في المجال الاقتصادي، وقد تم تصميمه وبرمجته بصورة تساعده في التعامل مع العديد من المشاكل الإحصائية التي تنتج عن تقدير العديد من نماذج الانحدار مثل الارتباط المتعدد (multicollinearity) واختلاف التباين (heteroskedasticity) والارتباط الذاتي (autocorrelation) وخطاء صياغة النماذج (misspecification)، كما أنه يوجد لبرنامج EVIEWS نظام وآلية حماية خاصة ولا يمكن أن يعمل أو أن يتم تفعيله في أي جهاز إلا بعد تدوين ماهية هوية الجهاز عبر شبكة المعلومات العنكبوتية الإنترنت، كما أنه يمكن تحديث برنامج EVIEWS وتطويره بصورة إلكترونية من خلال الموقع الخاص بالشركة. وقد اشتمل الإصدار الأخير في برنامج EVIEWS والذي يدعى ببرنامج (Eviews 12.0) على العديد من التقنيات المتقدمة والتي تستخدم في تحليل وتفسير السلاسل الزمنية وأساليب وآليات فحص وكشف جذر الوحدة (unit roots) واختبار التكامل المشترك (cointegration tests) إضافة إلى تحليل بيانات البانل (Panel data analysis) [1]

وفي نموذجنا لدينا متغيرين إثنين (الإنفاق العام و التضخم) أما عن دولة قيد الدراسة فهي الجزائر حيث سيجعلنا الأمر في نموذج تحليل السلاسل الزمنية Time Series وذلك لأننا سنتعمد في دراستنا على عدة متغيرات وذلك لمدة زمنية تم اختيارها من 1990 الى 2020

حيث يمكن القول عن السلاسل الزمنية على انها مجموعة من القياسات التي يتم تسجيلها لمتغير واحد أو أكثر وكذلك تكون مرتبة وفق زمن حدوثها وتسمح بإعطاء قيم ظاهرة ومتزنة ومحددة ويتم

[1] https://www.manaraa.com/post/5383 تاريخ زيارة 05-05-2022

قراءة هذه القيم من أول اليسار إلى اليمين فنقول أن أول n من عملية المشاهدة هي (x1 , x2 , x3 , ...,xn.)

كما تعتبر السلاسل الزمنية من أهم أساليب وآليات التنبؤ بما سيجري في المستقبل وذلك من خلال مجموعة من الوقائع في الأمس واليوم.

أما رياضياً: فيمكن اعتبار أن متغير الزمن المستقل (t) وأن مجموعة القيم المناظرة والمواجهة والمقابلة له هي عبارة عن المتغير التابع (y) وأن لكل قيمة في الزمن t يقابلها قيم مختلفة للمتغير التابع y فإن y عبارة عن دالة مرتبطة في الزمن t.

وتعتبر من أهم السلاسل الزمنية تلك السلاسل الزمنية الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية وكذلك بالمبيعات السنوية التي تتعلق بالشركات بكافة أوجه نشاطاتها وكذلك بالتعليم وحجم السكان وما يؤول لذلك، والتغير الذي يحدث في محتوى قيم متغير داخل السلسلة الزمنية أو بالنسبة لقيم متغيراتها يعتبر بأنه دالة في محتوى الزمن يمكن تمثيلها بصورة بيانية باتخاذ المحور الأفقي للزمن واعتبار أن المحور الرأسي لقيم يحملها المتغير.

حيث تتكون السلسلة الزمنية في الإحصاء من أربعة عناصر محددة ومخصصة، والتي تشكل في مجملها السلسلة الزمنية لعلم الإحصاء، وتكون عناصر السلسلة الزمنية في الإحصاء كالتالي:

- الاتجاه والصورة العامة (Secular Trend)
- التغيرات والاختلافات الموسمية (Seasonal Variations)
- التغيرات والاختلافات الدورية (Cyclical Variations)
- التغيرات والاختلافات العشوائية أو التغيرات العرضية (Irregular Variations)

إن جميع هذه المكونات (العناصر) الأربع التي تتعلق والتي تختص بالسلسلة الزمنية والتي تتأثر بالعوامل سواء أكانت البيئية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وما إلى ذلك، وفيما يلي توضيح لمكونات وعناصر السلسلة الزمنية.[1]

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر تجميعها

[1] https://www.manaraa.com/post/5450 تاريخ زيارة 05-05-2022

أولا متغيرات الدراسة : سنقوم بعرض مختلف المتغيرات في هذا المطلب ومن ثم ذكر مصادر التجميع والاستخراج

حيث لدينا المتغيرات الاساسية التالية :

- الانفاق العام
- التضخم
- ومتغيرات ثانوية مساعدة :
- عرض النقود
- الرقم القياسي للأسعار

ثانيا : مصادر تجميع البيانات

1- صندوق النقد العربي

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية، وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، القُمر المتحدة، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن

ويهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض الآتية:

- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي
- إبداء المشورة، عند طلبها، فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية
- تطوير الأسواق المالية العربية
- العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

ويعتمد الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه على الوسائل الآتية

- تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها
- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول

- تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء
- يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض
- إدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى
- عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية، والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية
- القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق

تتعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق لتحقيق أغراضه، ويكون على كل عضو بصفة خاصة: يقدم الصندوق المعونات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي فيما كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق.

يقوم الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أية وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

2-**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** : هي منظمة دولية تعمل على بناء سياسات أفضل من أجل حياة أفضل. هدفنا هو تشكيل السياسات التي تعزز الرخاء والمساواة والفرص والرفاهية للجميع. نحن نستفيد من 60 عامًا من الخبرة والرؤى لتحضير عالم الغد بشكل أفضل.

جنبًا إلى جنب مع الحكومات وصانعي السياسات والمواطنين ، نعمل على وضع معايير دولية قائمة على الأدلة وإيجاد حلول لمجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من تحسين الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل إلى تعزيز التعليم القوي ومكافحة التهرب الضريبي الدولي ، نقدم منتدى فريدًا ومركزًا للمعرفة للبيانات والتحليل ، وتبادل الخبرات ، ومشاركة أفضل الممارسات ، وتقديم المشورة بشأن السياسات العامة ووضع المعايير الدولية.[1]

[1] https://www.oecd.org/about/

3- البنك الدولي للبيانات: هو أداة تحليلية مرئية تحتوى على مجموعات من بيانات سلسلة زمنية عن طائفة واسعة من الموضوعات. ويمكن أن تنشئ أسئلتك الخاصة بك، وتكوّن الجداول والرسوم البيانية والخرائط، وتقوم بتخزينها وإدراجها وتبادلها مع الآخرين بسهولة. [1]

4-المركز الوطني الجزائري للإحصاء: المكتب الوطني للإحصاء هو مؤسسة مركزية للإحصاء بالجزائر .و تمثل الإدارة العامة المسؤولة عن جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية (مثل مسح التعداد السكاني للعمالة، ومداخيل المؤسسات الصناعية، انخفاض أو ارتفاع الأسعار الخ ...). الديوان تابع لوزارة المالية[2]

المطلب الثالث: تطورات مختلف المتغيرات

أولا النفقات العامة

شهدت الفترة 1990-2020 عدة تذبذبات على مستوى الاقتصاد الجزائري ، وعرفت العديد من التغيرات كون الاقتصاد الجزائري جزء من النظام العالمي الذي يتأثر وفق الظروف المحيطية بالعالم الخارجي

[1] /https://data.albankaldawli.org

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki

جدول رقم 01 يمثل تطور النفقات العامة

السنة	الإنفاق العام	نمو النفقات
1990	142.5	-
1991	235.3	55.38%
1992	308.7	98.08 %
1993	390.5	13.45 %
1994	461.9	18.82%
1995	589.1	34.13%
1996	724.6	-4.96 %
1997	845.2	16.64 %
1998	875.7	3.61%
1999	691.7	9.81%
2000	1178.1	22.51%
2001	1321.0	12.13%
2002	1550.6	17.38%
2003	1690.2	5.71%
2004	1891.8	15.23%
2005	2052.0	8.63%
2006	2453.0	19.54%
2007	3108.6	26.73%
2008	4191.1	34.82%
2009	4246.3	1.32%
2010	4.4669	5.20%
2011	5853.6	28.31%
2012	7058.2	23.15%
2013	6024.1	-14.65%
2014	6995.8	16.13%
2015	7656.3	9.44%
2016	7297.50	-4.69
2017	7282.60	6.43
2018	7726.30	
2019	8557.20	
2020	7372.7	

المصدر :-**http//www.ons.dz/img/pdf/CH12-FINANCES-PUBLIOOOOOUES**

نلاحظ من الجدول أن الإنفاق الحكومي في بداية التسعينات تزايد بمعدلات مرتفعة حيث بلغت نسبة الزيادة 55.38 % و 98.08 % سنتي 1991 و 1992 وبلغ مقدار الإنفاق الحكومي سنة 1995 حوالي 759.617 مليار دينار جزائري وترجع هذه الزيادات في الإنفاق الحكومي بداية تسعينات الى زيادة الإنفاق على الرواتب والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية. كما سجل الإنفاق الحكومي انخفاضا قدره 4.61 % سنة 1996 وذلك نتيجة لانخفاض نفقات التجهيز من 285.9 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 174.01 مليار دينار جزائري سنة 1996 ، ثم تزايد بمعادلات منخفضة حتى سنة1999 ويرجع ذلك إلى إلتزام الحكومة ببرنامج الإصلاحات الإقتصادية والتعديل الهيكلي الرامية إلى

تقليص الإنفاق الحكومي والمدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية . ومع بداية الألفية الثالثة التي عرفت تبني الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) معتمدة في ذلك على ارتفاع العائدات البتولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة لدولة حيث كانت نسبة الزيادة 22.51 % في سنة 2000 وبلغ مقدار الإنفاق الحكومي حوالي 2052.037 مليار دج سنة 2005 و 4191.053 سنة 2008 أي بنسبة 34.82 % مقارنة بسنة 2007 . وبداية سنة 2010 عرفت الجزائر تنفيذ برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014) في إطار مواصلة البرامج المسطرة من قبل الدولة الجزائرية التي بدأت مطلع الألفية الثالثة والذي خصص له مبلغ ضخم يبلغ حوالي 286 مليار دولار حيث ان الإنفاق الحكومي انتقل من سنة 2010 إلى سنة 2012 من مبلغ 4466.94 مليار دج إلى 7058.2 مليار دج بزيادة قدرها 58 % وهذا راجع الى سياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ برنامج التنمية الخماسي .ويلاحظ في الجدول أن الإنفاق الحكومي سجل انخفاضا بنسبة 14.65% في سنة 2013 نتيجة الى اقرار الزيادات في الأجور ودفع الأنظمة التعويضية عكس مكان عليه الوضع في سنة 2012 وكذلك الإنفاق الحكومي انخفاضا سنة 2016 بنسبة 4.96 %ومرد ذلك الى تراجع الإيرادات المالية نتيجة أسعار النفط والتوجه نحو سياسة التقشف. من خلال ما سبق نلاحظ أن الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة يزداد من سنة الى اخرى عدا بعض الانخفاضات الاستثنائية التي سجلها سنوات 1996 ، 2013 ، 2016 مقارنة بسنوات السابقة لها وحيث قدر الإنفاق الحكومي في سنة 2017 حوالي 7282.60 وفي سنة 2018 حيث بلغت حوالي 7726.30 حيث انخفضت النفقات من 8557.2 سنة 2019 الى 7372.7 سنة 2020 وهذا راجع الى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية كوفيد-19 التي مست كل دول العالم وانخفاض اسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه .

الشكل رقم (01) : تطور الانفاق الحكومي

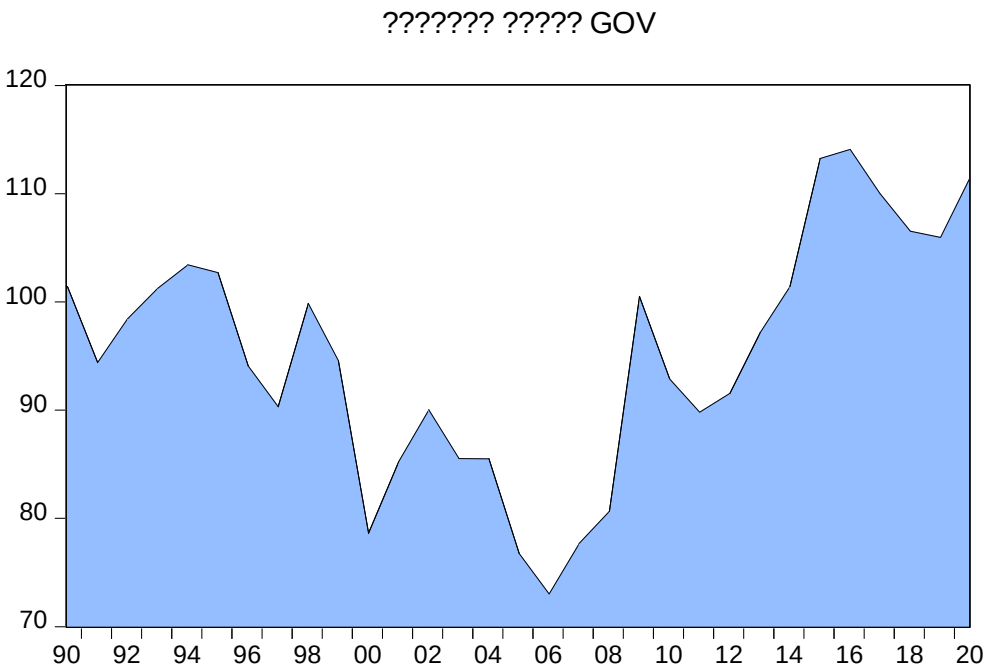

المصدر :من إعداد الطلبة حسب الجدول السابق رقم (01)

ثانيا : التضخم:

يظهر الجدول 02 تحليل تطور التضخم والإنفاق العام في جزائر فترة 1990-2020

الجدول02: تحليل تطور التضخم والإنفاق العام في جزائر فترة 1990-2020

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	18	26	26.5	27.3	29	9.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.33
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم %	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.53	3.53	4.86	5.34	3.91	4.32
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
معدل التضخم %	8.89	2.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.9	2.4		

المصدر: بلقيوس عبد القادر ، جعر هني محمد ، فردي حمد التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة ، العدد01، جامعة أحمد زبانة ، غليزان ، الجزائر أفريل 2021، ص 20

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في بعض الأحيان يكون في حالة زيادة أو الارتفاع و في أحيان أخرى يكون في حالة الانخفاض، و لكنه في حقيقة الأمر يكون دائما موجبا، مما يعني أن المستوى العام للأسعار هي في تزايد مستمر دائما. إذ نجد أن معدل التضخم قد تجاوز 4.78 %في سنة

2015 مقارنة بسنة 1990،الأمر الذي يدل على أن المستوى العام للأسعار قد تناقصت أكثر من 4.مرة بالنسبة الى 1990و الشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم السنوية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (02): تطور التضخم في الجزائر

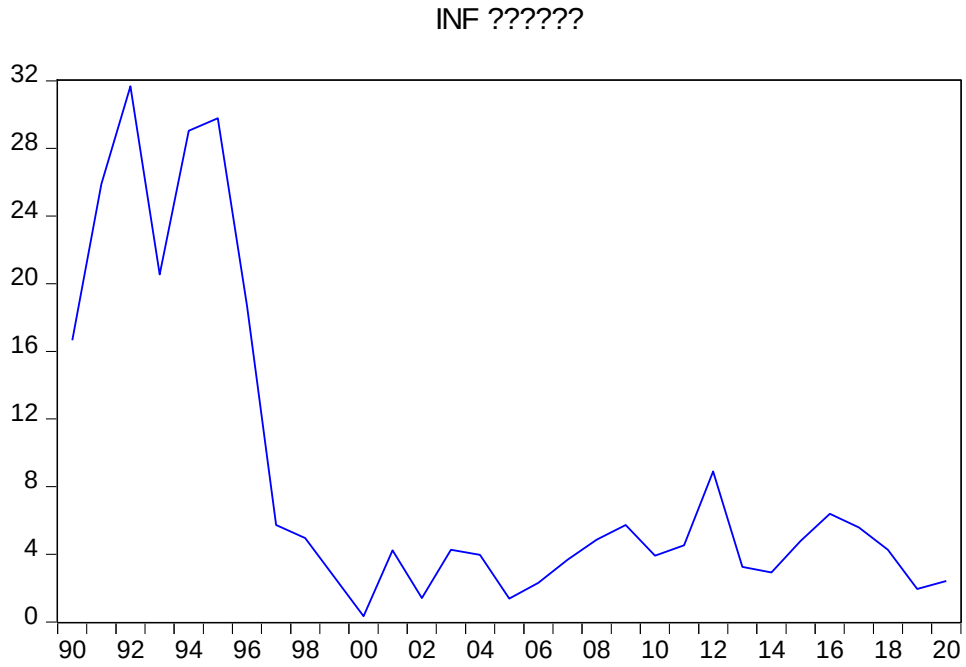

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم2

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن معدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أقصاه كان خلال سنة 1992 ،حيث بلغ أكثر من 30 ،%و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، و إلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى. ما لحناه أيضا من خلال الشكل أعلاه هو أن معدل التضخم لم يسجل أي قيمة سالبة، مما يدل على أن المستوى العام للأسعار لم تسجل أي انخفاض في أي سنة مقارنة بالسنة التي قبلها.

المبحث الثاني : العلاقة السببية بين الإنفاق العام على التضخم

المطلب الاول : استقراريه النموذج

تعتبر استقراريه السلاسل الزمنية مرحلة مهمة في دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث تحدد درجة استقراريه السلاسل الزمنية طبيعة النموذج الواجب تطبيقه من أجل تقدير واختبار العلاقات الاقتصادية في الجل القريب والبعيد، ويعتبر اختبار من (ADF 1979)أقوى وأفضل اختبارات الاستقرارية التي تختبر امكانية احتواء السلسلة الزمنية

على جذر وحده او عدمه

الشكل رقم(01- 03): يمثل خطوات منهجية ديكي فولر الموسع

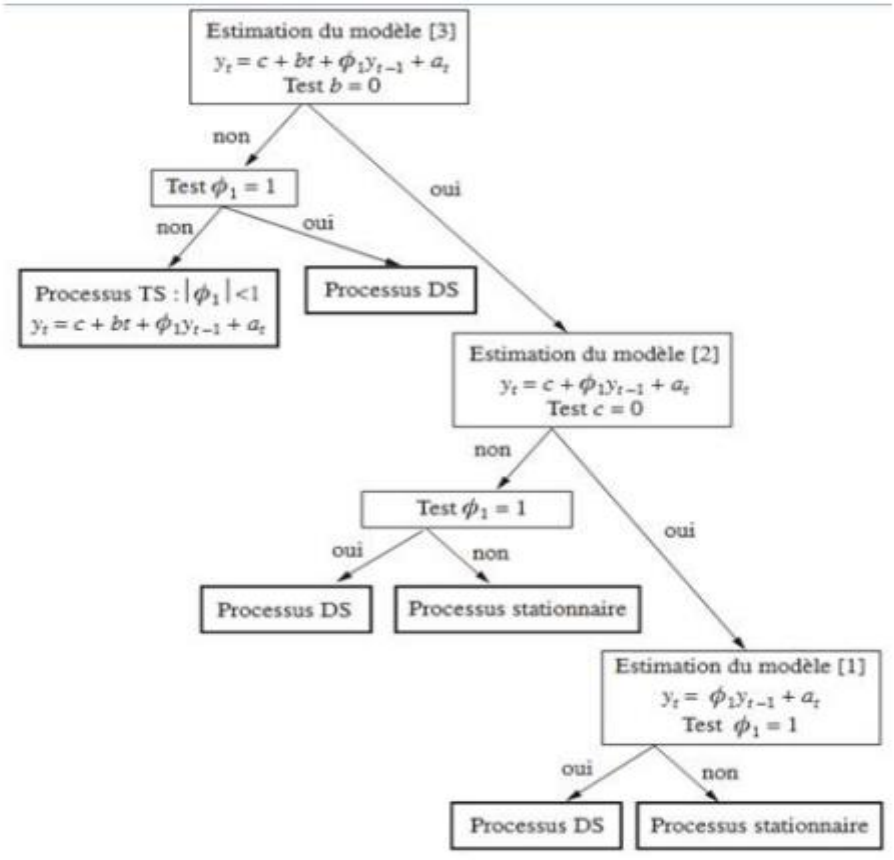

Source : Régis bourbonné, Econometrie, Edition Dunod, 9eme édition, paris , p256

وتلخص النتائج في الجدول ادناه اختبارات جذور الوحدة باستخدام اختبارADF:

الملحق رقم 01: إستقرارية النموذج

السلسلة	سلسلة الإنفاق العام G			سلسلة التضخم inf		
النموذج	I	II	III	I	II	III
السلسلة الأصلية	-1.17	-4.24*	0.81	-3.65*	-3.51	0.25
الفرق الأول	-2.06	-2.08	-1.64	-4.38**	-4.42**	-4.61**
الفرق الثاني	-5.75**	-5.64**	-5.83**	/	/	/
*الاختبار معنوي عند5%. **الاختبار معنوي عند1%.						

المصدر من إعداد الطلبة بواسطة برمجية **eviews**

تشير النتائج أعلاه إلى أن سلسلة الانفاق الحكومي مستقرة في الفرق الثاني بينما سلسلة التضخم مستقرة في الفرق الأول، أي أن السلسلتين غير متكاملتين من نفس الدرجة فسلسلة الانفاق الحكومي متكاملة من الدرجة الثانية في حين سلسلة التضخم متكاملة من الدرجة الأولى، ولهذا سنقوم بتقدير النموذج الذ يقدر أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في المديين القريب والبعيد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة للتكامل المشترك

.ARDL

المطلب الثاني : تقدير النموذج

سنقوم بتقدير نموذج ARDL الذي يقدر تأثير كل من الانفاق الحكومي والتضخم في التأخيرات الزمنية على معدل التضخم، وقد بين النموذج أن نموذج هو النموذج (ARDL 1.4)الأمثل للتقدير، حيث يوضح هذا النموذج أن معدل التضخم في السنة t يتأثر بمعدل التضخم في الأربع سنوات الأخيرة ومستوى الإنفاق الحكومي في السنة الأخيرة فقط، وتفسر هذه التأخيرات بأن سياسه الانفاق العام لها تأثير ظرفي وقصير الأجل على مستوى الأسعار لا يتعدى سنتين في حين يفسر تأثير التضخم في الفترات الأربع السابقة بتأثير الدورة الاقتصادية تأتي سنوات الانتعاش الاقتصادي متتابعة تتبعها فترة الانكماش والتي تأتي خلال سلسلة سنوية متتابعة.

الملحق رقم 02 تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DINF(-1)	-1.351981	0.223530	-6.048317	0.0018
DINF(-2)	-1.520908	0.224084	-6.787214	0.0011
DINF(-3)	-1.388032	0.284734	-4.874832	0.0046
DINF(-4)	-0.561585	0.241608	-2.324361	0.0677
DG	4.58E-10	3.83E-10	1.196645	0.2851
DG(-1)	1.69E-09	4.43E-10	3.803200	0.0126
C	1.257221	0.538927	2.332821	0.0670
				-
R-squared	0.917240	Meandependent var		0.203183
Adjusted R-squared	0.817927	S.D. dependent var		2.556455
S.E. of regression	1.090839	Akaike info criterion		3.302969
Sumsquaredresid	5.949647	Schwarz criterion		3.585831
Log likelihood	-12.81781	Hannan-Quinn criter.		3.198243
F-statistic	9.235901	Durbin-Watson stat		2.118070
Prob(F-statistic)	0.013741			

المصدر من اعداد الطلبة عن طريق برمجية eviews

القراءة الإحصائية لمعالم النموذج تبين أن احصائية اختبار فيشر تساوي 23.9وهي معنوية 5%عند أي أن النموذج مقبول، كم أن معامل التحديد يساوي 91.0 ما يعني أن لهذا النموذج قدرة تفسيرية عالية حيث يفسر أكثر من 91% من تغيرات معدل التضخم، كما توضح نتائج اختبارات الدرجة الثانية على أن النموذج خالي من أي مشاكل قياسية، حيث يوضح اختبار للارتباط LM الذاتي بأن البواقي مستقلة خطيا(87.0)=3، F Prob 2،كما تشير احصائية اختبار عدم التجانس الصفري الفرض قبول يعني ما Prob.F(8,4)=0.93 تساوي جدا كبيرة باحتمالية F_sta=0.26 لهذا الاختبار والذي ينص على للبواقي نفس التباين، ويثبت اختبارBera-Jarque أن بواقي النموذج طبيعية حيث تقدر احتمالية هذا الاختبار ب 0.49

الملحق رقم 03 اختبارات الدرجة الثانية للنموذج

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test: اختبار الارتباط الذاتي	F–statistic	0.13
	Prob. F(2,3)	0.87
Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey اختبار عدم الجانس	F–statistic	0.26
	Prob. F(8,4)	0.93
jarque–Bera Test اختبار طبيعية البواقي	j–Bera stat	1.41
	Prob	0.49

المصدر من اعداد الطلبة عن طريق برمجية eviews

ويبن اختبار المجموع التراكمي للبواقي الخاصة بمعادلة التضخم النموذج في الشكل رقم على استقراريه النموذج عند 5 %

المطلب الثالث : دراسة العلاقة السببية وتحليل إستجابة الصدمات

أولا: اختبار جرانجر للسببية

ادخل Granger مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1986 وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، وقد كان تعريف Granger للسببية كما يلي " :نقول عن متغير Xأنه يسبب المتغير العشوائي Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي x مفيدة في 1التنبؤ بـــ Y وهذه و هذه المعلومات غير موجودة في ماضي [1]

الملحق رقم 05 يبين اختبار السببية لجرانجر

NullHypothesis:	Obs	F–Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause G	15	0.22078	0.8057
G does not Granger Cause INF		2.2448**	0.0020

المصدر : من إعداد الطلبة بواسطة برمجية eviews

[1] عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذجVAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وا ي جمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 28 ،دمشق، سوريا، 2012، ص: 344

يختبر اختبار غرنجر(Granger 1969)اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات أي يجيبنا على اشكالية "من يؤثر على من؟"، ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان الاختبار الثاني معنوي بينما الاختبار الأول غير معنوي، أي اننا في الاختبار الثاني نرفض الفرض الصفري القائل بأن الإنفاق لا يؤثر في التضخم ونقبل الفر ض البديل الذي ينفي هذه الفرضية، إذن في التغير الانفاق العام هو الذي يسبب التغير في التضخم وليس العكس. وتشير إحصائية اختبار F لاختبار تحليل الحدود Test Boundإلى القيمة وهي قيمة 59.12 1%معنوية عند لأنها أكبر من القيمة القصوى للقيم الحرجة لـ al and pesaran والي تساوي 1%من أجل 36.10 و 5% من اجل 21.7 ، وهذا ما يعني رفض فرضة العدم التي تنفي وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

ثانيا : تحليل دوال الإستجابة للصدمات

يفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة وسوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري ومدى استجابته لهذه الصدمات خلال الفترة التي يوضحها الشكل التالي:

الملحق رقم 06: تحليل دوال الإستجابة للصدمات الإنفاق مع التضخم

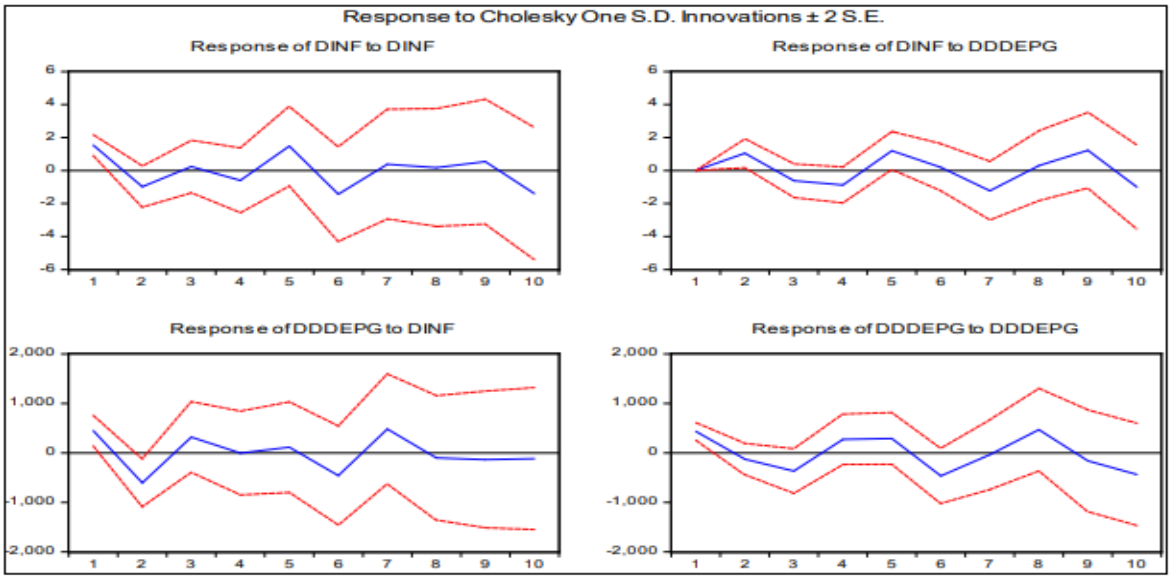

المصدر من إعداد الطلبة بواسطة برمجية eviews

يوضح الشكل العام لدالة الاستجابة أن حدوث صدمة في الإنفاق العام ينتج عنها تغير في معدلات التضخم في نفس اللحظة أي حدوث استجابة في الأجل القصير، إذ نسجل ارتفاع في معدل التضخم من لحظة حدوث الصدمة بسب الزيادة التي حدثت في الإنفاق العام خاصة في الإنفاق الجاري التي عرف تزايدا على طول سنوات الدراسة وهذا الأخير أنعكس في صورة ارتفاع في الأجور التي عملت على رفع الطلب على السلع والخدمات والتي بدورها أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتبقى هذه الأخيرة في الارتفاع لدرجة يصبح فيها الأفراد غير قادرين على طلبها وهذا ما سجلناه ابتداء من السنة الثانية إذ نلاحظ انخفاضا في معدل التضخم وذلك بسبب انخفاض القدرة الشرائية بسبب تدني القدرة الشرائية فتميل الأسعار بصورة مباشرة إلى الانخفاض فيترتب عليها زيادة في الطلب ويبقى معدل التضخم في تدبدب مستمر من فترة إلى أخرى، ويمكننا إرجاع سبب هذه العلاقة الموجبة(الطردية) بين المتغيرين في الاقتصاد الجزائري إلى كون هذا الأخير لا يملك جهاز إنتاجي مرن وكون أغلبية النفقات العامة تذهب إلى الجانب الاستهلاكي الذي يعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبما أن الجهاز الإنتاجي الجزائري غير مرن أي لا يلبي الطلب المتزايد للأفراد هذا بدوره أنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار ومنه ارتفاع معدلات التضخم.

التحليل الاقتصادي للدراسة القياسية :

- بالنسبة لمعامل حجم الإنفاق العام نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع(التضخم) والمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي)، بحيث كلما تغير الإنفاق العام المتأخر بسنة واحدة يتغير معل التضخم بنسبة 0.0024 وحدة ارتفاعا في الأجل القصير، وكلما تغير الإنفاق العام المتأخر بسنتين بوحدة واحدة يتغير معدل التضخم ب0.0025 وحدة ارتفاعا في الأجل القصير، وعندما يكون الإنفاق العام معدوما يسجل معدل التضخم ارتفاعا بمقدار 0.413 وحدة .

- من خلال دراستنا لسببية غرانجر توصلنا إلى أنه هناك علاقة أحادية الاتجاه بين معدل التضخم والإنفاق العام .

- يساهم الإنفاق الحكومي في تفسير التضخم بنسبة 75 %أي أن 75.0 R=أي أن 75 %من تغيرات التضخم راجعة إلى التغير في الإنفاق العمومي، و25 %راجعة إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين التضخم والإنفاق الحكومي .

- من خلال إحصائية فيشر نقول أن فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية ومنه النموذج مقبول اقتصاديا وذو دلالة إحصائية.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي قياس أثر الإنفاق العام على معدل التضخم، وذلك بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2020 وتوصلنا إلى النتائج التالية :-أتبعت الجزائر خلال الفترة المدروسة سياسه إنفاقيه توسعية تمثل في سلسلة من البرامج التنموية وهذا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما أدى إلى تتزايد حجم الإنفاق العام، حيث شهد نموا متزايدا خلال طول فترة الدراسة، كما رأينا أيضا أن النفقات العامة في الجزائر تنقسم إلى صنفين رئيسيين وهما النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

عرف معدل التضخم تذبذبا في تطوره خلال فترة الدراسة، و هذا راجع إلى التوسع في الإنفاق الكلي سواء الاستهلاك العائلي أو الحكومي، وكذا زيادة الأجور والرواتب الأمر الذي أدى إلى زيادة في الطلب الكلي وعدم وجود العرض المناسب له(عدم مرونة الجهاز الإنتاجي).

- -التحليل العلاقة السببية بين المتغيرات تم استخدام برنامج إحصائية Eviews وexs
- المعرفة سلسلة الزمنية معرفة متغير تابع ومستقل خلال الزمن ذلك عن طريق مجموعة من اختبارات إحصائية وقياسية منه اختبارات أستقرارية .

-نستنتج إن الإنفاق العام في هذه فترة المدروسة متزايدة من سنة إلى أخرى ماعدا بعض الانخفاضات التي سجلت 1996و2013و2016،أما تضخم في بعض الأحيان يكون متزايد في أخرى منخفض ولكنه يكون دائما موجب في غالب أمر .

- الاستقرار هذا سلسلة ودراسة تكامل مشترك تم استخدمنا اختبار ديكي فولر موسع ولتقدير نموذج ARDL وطبيعة البواقي ذلك حسب معيار فيشر ودرجة تأخير التي واضحة انه سلسلة متكاملة من نفس درجة ثانية.

- للتحديد العلاقة السببية وتحليل استجابة الصدمات واثبات انه وجود علاقة موجب و توازنية وطويلة الأجل بين الإنفاق العام وتضخم .

الخاتمة العامة

☒ **خلاصة البحث:**

ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو ابراز العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة ARDLوقد توصلنا إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم | ،أما على المدى القريب فإن التغير في حجم الإنفاق العام السنوي يتسبب في التغير في معدل التضخم السنوي في الجزائر أي ان الإنفاق العام يؤثر في معدل التضخم إلا ان هذا التأثير يكون معنوي بتأخير زمني ثنائي وبعلاقة طردية ،أي ان زيادة في الإنفاق العام السنوي يؤدي الى ارتفاع الأسعار في السنتين المواليتين ويرجع ذلك لطبيعة هذا الإنفاق العام في الجزائر فهو انفاق على البنية التحتية وليس انفاقا استثماريا منتجا على القطاعات التي من شأنها أن تخلق وتضيف قيمة مضافة وهذا ما يولد موجة تضخمية بسبب الضغط على الطلب نحو الارتفاع وعدم التأثير على المعروض من السلع والخدمات بالاعتماد على اختبار السببية انجل-غرانجر وأسلوب التكامل المشترك وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .

☒ **اختبار صحة الفرضيات:**

ولقد دلت نتائج التقدير على عدم استقرار سلسلتي الدراسة على المستوى الأصلي واستقرارها في الفرق الأول والثاني عند مستوى 5%مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أما اختبار السببية فقد دل على وجود علاقة تبادلية بين الإنفاق العام والتضخم ، وهو ما يدعم فرضية الدراسة .

☒ **نتائج الدراسة :**

بالنسبة الفرضية وجود العلاقة الطردية واحادية الاتجاه بين الانفاق العام والتضخم في جزائر فقد تم اثبات صحته

-ان السلسة متكاملة من نفس الدرجة حسب ديكي فولر موسع باستخدام تكامل المشترك

-تقدير النموذج ARDL اوضح ان التضخم يتأثر بالإنفاق العام بتأثيرهم على الدورة الاقتصادية ذلك حسب معيار فيشر

- اثبت اختبار غرانجر العلاقة للسببية ان النموذج معنوي اذن الانفاق العام يوثر على تضخم وليس عكس في فترة طويل اجل .

-ويوضح شكل العام لدالة الاستجابة حدوث الصدمات انه علاقة موجب وطردية بين المتغيرين حيث إذا ارتفاع انفاق العام ارتفاع مع تضخم

-منه فرضية صحيحة عند فترة قصيرة اجل اما فترة طويل اجل فان الانفاق يؤثر في تضخم

☒ نتائج الدراسة:

- ضبط معدلات نمو الإنفاق العام في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الإنتاجية والاستيعابية الوطنية من جهة ،ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى .

- إن تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة المتاحة ،وعدم ترك المجال لظهور الضغوط التضخمية ،يتطلب إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاستثمارية والاقتصادية .

- توجيه الإنفاق العام إلى المشاريع الاستثمارية المربحة ،والعمل على تمويل هذا الإنفاق الاستثماري عن طريق المدخرات الخاصة وهذا للحيلولة دون توجهها لتمويل الإنفاق الاستهلاكي المستثير للتضخم .

- العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة لتقليل المخاطر الداخلية والخارجية، أن القطاع الزراعي هو المسؤول عن ظاهرة التضخم في الكثير من الدول النامية.

☒ **افاق الدراسة**

تبين من خلال الخوض في هذا الدراسة بان هناك جوانب هامة جديرة البحث لتكون الاشكالية بحوث والدراسات اخرى وهي :

- دراسة فعالية السياسة النقدية والمالية لعلاج التضخم
-العوامل المسببة لنمو الانفاق العام في جزائر دراسة قياسية
- اثر التوسع في الانفاق العام التضخم المستورد في جزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1) أعمر يحياوي ، مساهمة في الدراسة المالية العامة ، النظرية العامة وفق لتطورات الراهنة ، دار هومة ، الجزائر

2) باهر محمد علتم ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1998.

3) حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، دار صفاء لنشر، عمان ، 1999.

4) خالد أحمد سليمان شبكة ،التضخم وأثره على الدين دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،الطبعة 1، 2008

5) رانيا الشيخ طه ، التضخم أسبابه "أثاره وسبل معالجته ،سلسلة كتيبات تعريفية ،العدد 18،الإمارات العربية المتحدة ،صندوق النقد العربي ،2021

6) رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984

7) زكي العربي ،أفكار مستقبلية للخروج من مأزق البطالة العالمية ،طبعة 2 ،دار الكتاب العربي ،1985

8) سوزي علي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة لنشر ، الاسكندرية ، 2000

9) صالح الرويلي ،اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1978

10) طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء لنشر ، عمان ، طبعة الأولى 2000

11) عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ،1992

12) عبد الكريم صادق بركات ، "علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية

13) عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004،عمان ،اردن

14) علي كنعان ، النظام النقدي والمصرفي السوري ،دار الرضا ،دمشق ،طبعة 1، 2000

15) غازي عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، باتنة ،1986

16) ف اينكين ،الأزمات النقدية في الغرب ،ترجمة غسان رسلان ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،دمشق ،1967

17) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دي

18) كمال شرف وهاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ،منشورات جامعة دمشق ،طبعة2، 2003

19) محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 11-2003 ، الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر

20) محمد الصغير بعلي ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003

21) محمد الصغير بعلي ، يسرى أبو العلا ، دار العلوم ، عنابة ، 2005

22) محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، 2007

23) مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.

24) نبيل الروبي ، نظريات التضخم ،مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،طبعة 2 ،1984

25) وضاح نجيب رجب ، التضخم والكساد الأسباب والحلول ، دار النفائس ،الأردن ،الطبعة 1، 2011،

محاضرات :

1) تواتي نسيمة ، محاضرات المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، 2020-2021

2) دكتور حسونة طويل ، محاضرات في اقتصاديات المالية العمومية.

3) زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة موجهة الى طلبة سنة ثانية علوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 02عبد الحميد مهري ، السنة الجامعية 2018-2019

4) لوني نصيرة وربيع زكريا ، محاضرات في المالية العامة ، جامعة اوكلي محند او لحاج.

5) محمد خالد المهايني ، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية ، 2013 ،

6) معلم يوسف ، محاضرات في المالية العامة لطلبة سنة ثالثة ل م د ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، جامعة قسنطينة

الأطروحات والمذكرات :

1) أدبوب سارة ،لسبع مريم ،تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مجلة ارتقى للبحوث والدراسات الاقتصادية ،العدد 2،المجلد 2،مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3،ديسمبر2021

2) حميد عزري ،أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد مالي تطبيقي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2019-2020

3) حلقوم الحاج ،دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض _سطيف، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير ، العلوم الاقتصادية تخصص تسير المؤسسات ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،2009-2010

مقالات العلمية :

1- محمد عرابي ومحمد الطاهر قادري ،أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،مجلد 6،عدد2، جامعة الجلفة ،الجزائر ،2020

رسوم وقوانين وتقارير:

الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون – 84-17 المؤرخ في 1984/07/8 المتعلق بالقوانين المالية ، المادة 24

قائمة المراجع

1- الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون – 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية ، المادة 35

2- المركز الإحصائي، التقرير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أكتوبر ، (2018).

المواقع الإلكترونية :

1- https://www.manaraa.com/post/5450 تاريخ زيارة 05-05-2022

2- /https://www.oecd.org/about

3- https://data.albankaldawli.org

4- https://ar.wikipedia.org/wiki

5- http//www.ons.dz

المراجع الأجنبية :

1- Amos C Peters, An application of Wagner's law of expanding state activity to totally diverse countries , Monetary Policy Unit Eastern Caribbean Central Bank, 2012

2- ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "les finances publique au maroc", politique financiere et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998,.

3- D N Dwivedi, Macroeconomics: Theory and Policy, MC Graw -Hill, New Delhi, 2nd Edition, 2005,

4- Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000

5- Le rapport de groupe de recherche et de l'information sur la paix et de la sécurité, dépenses militaires, production, Bruxelles, compendium 2009, 8/2008, p 6.

6- MILTON FRIEDMAN ,MARKUET USE OF SOCIAL EVOLUTION ON THE QUITO POLICY REPORT,VOLUMER 10,NO 6, November _December er1988

7- Sophie Brown others, Guide To Economic Indicators Making Sense of Economic, Exmouth House, London, sixth edition, 2006,.

8- UNESCWA,2021,(GDP Price Deflator)

9- Yves CROZET ،Inflation ou déflation ،NATAN**3** ،eme édition ،**1988**،p11

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: استقرارية النموذج الملحق رقم 02 تقدير النموذج

السلسلة	سلسلة الإنفاق العام G			سلسلة التضخم inf		
النموذج	I	II	III	I	II	III
السلسلة الأصلية	-1.17	-4.24*	0.81	-3.65*	-3.51	0.25
الفرق الأول	-2.06	-2.08	-1.64	-4.38**	-4.42**	-4.61**
الفرق الثاني	-5.75**	-5.64**	-5.83**	/	/	/
*الاختبار معنوي عند5%. **الاختبار معنوي عند1%.						

الملحق رقم 2:تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DINF(-1)	-1.351981	0.223530	-6.048317	0.0018
DINF(-2)	-1.520908	0.224084	-6.787214	0.0011
DINF(-3)	-1.388032	0.284734	-4.874832	0.0046
DINF(-4)	-0.561585	0.241608	-2.324361	0.0677
DG	4.58E-10	3.83E-10	1.196645	0.2851
DG(-1)	1.69E-09	4.43E-10	3.803200	0.0126
C	1.257221	0.538927	2.332821	0.0670
				-
R-squared	0.917240	Meandependent var		0.203183
Adjusted R-squared	0.817927	S.D. dependent var		2.556455
S.E. of regression	1.090839	Akaike info criterion		3.302969
Sumsquaredresid	5.949647	Schwarz criterion		3.585831
Log likelihood	-12.81781	Hannan-Quinn criter.		3.198243
F-statistic	9.235901	Durbin-Watson stat		2.118070
Prob(F-statistic)	0.013741			

الملحق 3: اختبارات الدرجة الثانية للنموذج.

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test: اختبار الارتباط الذاتي	F–statistic	0.13
	Prob. F(2,3)	0.87
Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey اختبار عدم الجانس	F–statistic	0.26
	Prob. F(8,4)	0.93
jarque–Bera Test اختبار طبيعية البواقي	j–Bera stat	1.41
	Prob	0.49

الملحق4: يبين اختبار السببية لجرانجر

NullHypothesis:	Obs	F–Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause G	15	0.22078	0.8057
G does not Granger Cause INF		2.2448**	0.0020

الملحق :5 تحليل دوال الإستجابة للصدمات الإنفاق مع التضخم